مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (27) – العدد الأول – يناير 2026

الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي في مصر
دراسة قياسية باستخدام نموذجNARDL
خلال الفترة(1990–2024)

“The Asymmetric Effects of Fiscal Policy on Inclusive Growth in Egypt: An Empirical Study Using the NARDL Model (1990–2024)”

اعداد

د. منال جابر مرسي محمد

استاذ الاقتصاد المساعد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة سوهاج

تاريخ الإرسال	2025/9-/21
تاريخ القبول	2025/9/28-
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص :

يُعد تحقيق النمو الاحتوائي أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية، وفي مقدمتها الاقتصاد المصري، حيث تزايدت معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيًا. يستهدف هذا البحث تحليل الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (1990–2024)، وذلك من خلال توظيف منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية(NARDL) ، بما يسمح بالكشف عن الفروق بين تأثيرات زيادات وخفض بنود السياسة المالية على مؤشرات النمو الاحتوائي.

وقد بينت النتائج القياسية وجود علاقة غير متماثلة بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي في مصر؛ حيث كان لتوسع الإنفاق الاجتماعي أثر إيجابي ومعنوي في دعم النمو الاحتوائي على المدى الطويل في حين أن تخفيضه ليس مجرد صورة معكوسة لهذا الأثر؛ بل له تأثيرات سلبية أكثر حدة في الأجل القصير، وقد يؤدي في بعض السياقات إلى استجابات إيجابية غير متوقعة، مما يشير إلى أن كفاءة وتركيبة الإنفاق تلعب دورًا محوريًا لا يقل أهمية عن حجمه.أما فيما يخص السياسة الضريبية، فقد كشفت النتائج عن طابعها ثنائي الأثر؛ حيث تؤدي الزيادات الضريبية إلى إعاقة النمو الاحتوائي بشكل واضح، في حين يمكن أن تحفز التخفيضات الضريبية النمو، وإن كان هذا الأثر محدودًا ومتذبذبًا عبر الزمن. وهذا يعكس الحساسية العالية للنشاط الاقتصادي تجاه العبء الضريبي والحاجة إلى سياسات ضريبية مدروسة.

الكلمات المفتاحية : النمو الاحتوائي، السياسة المالية، NARDL، عدم التماثل .

Abstract

Achieving inclusive growth remains one of the most pressing challenges facing developing economies, particularly Egypt, where poverty, unemployment, and inequality have persisted despite relatively high economic growth rates. This study investigates the asymmetric effects of fiscal policy on inclusive growth in Egypt over the period 1990–2024, employing the Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL) approach. This methodology enables an examination of the differential impacts of increases and reductions in fiscal policy components on inclusive growth indicators.

The empirical findings reveal a clear asymmetric relationship between fiscal policy and inclusive growth in Egypt. Specifically, expanding social expenditure exerts a significant positive effect on inclusive growth in the long run, while its reduction does not merely mirror this outcome but produces sharper negative effects in the short run and, in some contexts, even generates unexpected positive responses. This highlights that the efficiency and composition of expenditure are as critical as its size. Regarding tax policy, the results show a dual nature: tax increases considerably hinder inclusive growth, whereas tax reductions may stimulate growth, albeit with limited and volatile effects over time. These findings underscore the economy's high sensitivity to the tax burden and the urgent need for well-designed tax policies.

Keywords: Inclusive Growth, Fiscal Policy, NARDL, Asymmetry.

المقدمة :

شهدت الأدبيات الاقتصادية تحولًا منهجيًا وفكريًا في العقود الأخيرة، حيث انتقل التركيز من مجرد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلى السعي نحو تحقيق "النمو الاحتوائي" (Inclusive Growth). يبرز هذا المفهوم كإطار أشمل للتنمية، حيث لا يقتصر هدفه على زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يمتد ليشمل أبعادًا حيوية تتعلق بالعدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وتضييق الفجوة في توزيع الدخل، وخلق فرص عمل منتجة. لقد أصبح النمو الاحتوائي مؤشرًا ذا دلالة على شمول الفئات المهمشة والأكثر فقرًا في عملية التنمية الاقتصادية، وقد أدرجته العديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقاريرها الدورية.

وفي هذا السياق، تكتسب دراسة الحالة المصرية أهمية خاصة. فعلى الرغم من أن مصر قد شهدت اتجاهًا تصاعديًا في معدلات النمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذا النمو لم يكن بالضرورة احتوائيًا.حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن معدلات التشغيل المنتج لم تشهد تحسنًا ملحوظًا، وأن معدلات البطالة بقيت عند مستوياتها المرتفعة. وقد أدت هذه الفجوة بين النمو الاقتصادي الكلي والنتائج الاجتماعية إلى ارتفاع معدلات الفقر وتفاوت توزيع الدخل، وهو ما يمثل أحد الركائز الأساسية للنمو الاحتوائي. تبرز هذه العلاقة بين النمو الكمي ومؤشرات الضعف الاجتماعي في الاقتصاد المصري أهمية تحليل السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسة المالية، لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق نتائج تنموية أكثر شمولًا.

ولفهم هذه الديناميكيات المعقدة، يتطلب الأمر تجاوز الأطر التحليلية التقليدية التي تفترض وجود علاقات خطية بين المتغيرات. يُفترض في العديد من النماذج الكلاسيكية أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي، على سبيل المثال، يتطابق مع تأثير الانخفاض بنفس المقدار، وهو افتراض قد لا يكون واقعيًا. إن التأثيرات غير المتماثلة (Asymmetric Effects) للسياسة المالية، حيث يختلف أثر التغيرات الإيجابية عن نظيرتها السلبية، تمثل نقطة محورية يمكن أن تفسر بعض التناقضات في نتائج الدراسات السابقة وتوفر رؤى أكثر دقة لصناع القرار.

1- اشكالية الدراسة :

خلال العقود الأخيرة واجهت السياسات المالية تحديًا مزدوجًا يتمثل في الموازنة بين دعم النمو الاقتصادي وزيادة شمولية هذا النمو لتشمل فئات واسعة من السكان. ففي كثير من الاقتصادات النامية، وعلى رأسها مصر ، أثبتت السياسات المالية التقليدية (زيادة الإنفاق العام أو تعديل

العبء الضريبي) أنها قد تُنتج آثارًا متباينة على مؤشرات النمو والرفاه الاجتماعي اعتمادًا على اتجاه التغيير (زيادة مقابل تخفيض) وكفاءة تخصيص الموارد. هذا يطرح السؤال ما إذا كانت تأثيرات أدوات السياسة المالية متماثلة (symmetric) أم غير متماثلة (asymmetric) بالنسبة لمؤشرات النمو الاحتوائي (أي نموٍ يُراعِي البُعدين الاقتصادي والاجتماعي في آنٍ واحد)

بناءً على ذلك، تُعرض مشكلة البحث في السؤال المركزي :هل تؤثر أدوات السياسة المالية (خاصة الإنفاق الاجتماعي والضرائب) على النمو الاحتوائي في مصر بتأثيرات غير متماثلة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم ، فما طبيعة تلك الآثار في المدى القصير والطويل، وما دلالات ذلك لسياسات تحقيق نموٍ شامل ومستدام؟

2- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد وجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية ومؤشر النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة 1990–2024.
- قياس أثر عدم التماثل (Asymmetry) في استجابات النمو الاحتوائي للتغيرات الموجبة والسالبة في الإنفاق الاجتماعي ومعدلات الضريبة، في الأجلين القصير والطويل.
- استخلاص توصيات سياسة عملية تستند على نتائج التقدير لمساعدة صانعي القرار على صياغة سياسات مالية تدعم النمو الشامل.

3- فروض الدراسة :

يقوم هذا البحث علي الفروض التالية :

- الفرضية الرئيسية : توجد آثار غير متماثلة ذوات دلالة إحصائية للسياسة المالية (الإنفاق الاجتماعي والضرائب) على النمو الاحتوائي في مصر في الأجلين القصير والطويل.
- الفرضيات الفرعية:
  - توجد آثار غير متماثلة للصدمات الإيجابية والسلبية في الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي.
  - توجد آثار غير متماثلة للصدمات الإيجابية والسلبية في الإيرادات الضريبية على النمو الاحتوائي.

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

4- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- أهمية نظرية :يُسهم البحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية العربية، من خلال تطبيق أحدث النماذج الاقتصادية القياسية غير الخطية، مثل نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي NARDL، لدراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي.
- أهمية تطبيقية :يُقدِّم البحث أدلة قوية وملموسة لصناع السياسات المالية في مصر، مما يساعدهم على تصميم برامج إنفاق وضريبة أكثر كفاءة وفعالية، تأخذ في الاعتبار الطبيعة غير المتماثلة لهذه التأثيرات.

5- منجهية البحث :

يعتمد البحث علي الجمع بين المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي الذي يتضمن الإطار النظري للنمو الأحتوائي وعلاقته بالسياسة المالية ، إلي جانب ذلك ، سوف يتم استخدام الاسلوب القياسى لاختبار العلاقة بين النمو الاحتوائي والسياسة المالية في الأجلين الطويل والقصير، وسوف يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية غير الخطي (NARDL) الذي اقترحه Shin وآخرون (2014) لتقدير الآثار غير المتماثلة للتغيرات في أدوات السياسة المالية على متغير النمو الاحتوائي. يتيح نموذج NARDL تفكيك المتغيرات المستقلة إلى مكونات موجبة وسالبة (Partial Sum Decomposition) و التمييز بين تأثيراتها في الأجل القصير والطويل ضمن نظام واحد للتصحيح الخطي للفجوات (ECM) دون اشتراط تساوي مستويات التكامل لجميع السلاسل (مشروط بأن لا توجد متغيرات(2)I)

6- هيكل الدراسة:

لأجل تغطية كل جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى محورين أساسين كما يلي:

- الإطار النظري للنمو الاحتوائي وعلاقته بالسياسة المالية .
- الدراسة القياسية وتحليل النتائج .

7- الدرسات السابقة :

تُبرز الأدبيات الاقتصادية المعاصرة أن قضية النمو الاحتوائي باتت أحد أهم محاور البحث في سياق الدول النامية، نظرًا لما يمثله من أداة لمواجهة الفقر والبطالة والحد من التفاوت الاجتماعي. وقد تنوعت الدراسات بين ما هو تأصيلي يهدف إلى بلورة الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي، وما هو تجريبي يركز على قياس محدداته وأثر السياسات الاقتصادية عليه. وسوف نستعرض فيما يلي أهم الإسهامات البحثية في هذا المجال، مع مقاربة نقدية تُبرز أوجه الاتفاق والاختلاف والفجوات المعرفية.

سعت بعض الدراسات إلى بناء نماذج شاملة لتحديد أهم محددات النمو الاحتوائي. فقد توصلت دراسة داود والبدري (2023) – بالاعتماد على منهجية جوهانسن – إلى أن النمو الاحتوائي يتأثر إيجابياً بالإنفاق على التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي والائتمان المصرفي، بينما يتأثر سلبياً بالإنفاق على الصحة والاستثمار الخاص المحلي والنمو السكاني والتضخم. أما دراسة الباجوري(2020) ، التي اعتمدت منهجيةARDL ، فقد أظهرت أن الاستهلاك الحكومي والنمو السكاني ارتبطا سلبياً بالنمو الاحتوائي، في حين كان للتضخم أثر إيجابي. هذا التباين يعكس غياب توافق حول طبيعة أثر بعض المتغيرات، مثل التضخم والاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يرجع إلى اختلاف فترات الدراسة والأدوات المنهجية المستخدمة، ما يؤكد الحاجة إلى دراسات مقارنة أوسع وأكثر عمقًا.

كما أجمعت معظم الدراسات على أن الاستثمار في التعليم والصحة يمثل الركيزة الجوهرية للنمو الاحتوائي. فقد أوضحت دراسة إبراهيم والعيسوي (2022) أن النمو الاقتصادي في مصر لم يُترجم إلى تحسن في التشغيل المنتج، مما انعكس في استمرار ارتفاع البطالة والفقر وتزايد عدم المساواة، مؤكدة أن الاستثمار في رأس المال البشري – ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة – شرط أساسي لتحسين الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وخلصت دراسة الخربولوطي (2019) إلى نتائج متقاربة، حيث عزت قصور النمو الاحتوائي إلى ضعف الاستثمار العام في التعليم والصحة، إضافة إلى الضغوط السكانية والاختلال القطاعي للنمو. وأوصت بإعادة ترتيب أولويات السياسة الاقتصادية بما يضمن وضع الاستثمار البشري ومكافحة الفساد على رأس القائمة. في المقابل، وسّعت دراسة بدرا (2019) دائرة التحليل، مؤكدة أن النمو الاحتوائي لا يتحقق إلا عبر تكامل الاستثمار البشري مع الاستثمارات في البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الحديثة بما يخلق فرص عمل منتجة. يمكن القول إن هذه الدراسات اتفقت على مركزية الاستثمار في راس المال البشري

كشرط لازم، لكنها اختلفت في ما إذا كان ذلك كافيًا بحد ذاته (كما في العيسوي والخربولوطي) أم أنه يتطلب تكاملاً مع محددات أخرى مثل البنية التحتية (كما في بدرا).

كما أولت بعض الدراسات اهتمامًا خاصًا للسياسة المالية والنقدية بوصفها محركًا رئيسيًا للنمو الاحتوائي. فقد أبرزت دراسة حنفي (2017) أن النمو الاحتوائي جاء استجابة لقصور نموذج "تساقط ثمار النمو"، مشددة على ضرورة تبني سياسات مالية ونقدية رشيدة مترافقة مع سياسات حماية اجتماعية ومؤسسات قوية. وفي السياق ذاته، أكدت دراسة شعبان (2020) أن تحقيق النمو الاحتوائي في مصر يستلزم التنسيق الوثيق بين السياستين المالية والنقدية، محذرة من الاعتماد المفرط على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لضعف قدرتها على توليد فرص عمل مستدامة. أما دراسة مصطفى (2023) فقد قدمت دليلاً قياسيًا باستخدام نموذجARDL ، أظهر أن أثر الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم كان موجبًا ومعنويًا على المدى الطويل، لكنه سلبي على المدى القصير، في حين كان أثر الإيرادات الضريبية سالبًا في المديين معًا، وكذلك العرض النقدي بالمفهوم الواسع. في الجزائر، أوضحت دراسة مخلوف (2021) أن الصحة والتعليم يمثلان محددين رئيسيين للنمو الاحتوائي، مع ارتباط وثيق بالفقر والعدالة الاجتماعية . في سورية، أظهر بحث محمود وآخرون (2024) باستخدام PCA أن مؤشر النمو الاحتوائي شهد تراجعًا حادًا خلال فترات الصدمات الاقتصادية والسياسية، مما يعكس حساسية الشمولية الاقتصادية تجاه الاستقرار المؤسسي.

تُظهر هذه الدراسات وجود إجماع على الدور المحوري للسياسة المالية في تعزيز النمو الاحتوائي، غير أن الخلاف تمثل في طبيعة الأثر الزمني: هل هو فوري ومباشر أم يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يظهر أثره؟

سلطت دراسة إسماعيل (2024) الضوء على بُعد مختلف، يتمثل في أثر تحرير سعر الصرف على النمو الاحتوائي في مصر (1991–2022). وبيّنت باستخدام نموذج ARDL أن ارتفاع سعر الصرف أدى إلى تراجع المؤشر الاحتوائي في الأجلين القصير والطويل، عبر قنوات التضخم وتقييد السياسة النقدية وتراجع النشاط الاقتصادي. هذه النتائج تبرز أن استقرار سعر الصرف ليس مجرد هدف نقدي، بل شرط أساسي لتحقيق نمو احتوائي يضمن إدماج الفئات الهشة في العملية الاقتصادية.

ركزت دراسة محمد وآخرون (2021) على أثر الإنفاق الاستثماري العام في مصر (1990–2018)، وأثبتت وجود علاقة طردية ومعنوية مع النمو الاحتوائي، خاصة عبر الإنفاق على البنية

التحتية. وهذه النتيجة تتسق مع ما توصلت إليه أطروحة Traore (2019) في إفريقيا جنوب الصحراء، التي أكدت أن الاستثمار في البنية التحتية هو الأكثر قدرة على تعزيز الشمولية مقارنة ببنود الإنفاق الأخرى.

يُعد بحث غازي (2019) من الدراسات القليلة التي ربطت بين الشمول المالي والنمو الاحتوائي في مصر. وأثبتت نتائجه وجود علاقة طردية بين تبني البنك المركزي لمبادرات الشمول المالي وتحسين مؤشرات الفقر والنمو والمساواة، وإن بدرجات متفاوتة بين القطاعات. ويكشف هذا الطرح أن الأدوات المالية غير التقليدية قد تكون ذات أثر ملموس في دعم النمو الاحتوائي.

كما ركزت الأدبيات الدولية على العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي، مع الاهتمام بمدى تماثل أو عدم تماثل الآثار. في تركيا، بينت دراسة Avcı & Tonus (2022) أن الإنفاق على التعليم والصحة ارتبط سلبًا بمؤشرات النمو الاحتوائي، بينما ساهمت التحويلات الاجتماعية إيجابياً، وأثرت الضرائب غير المباشرة سلباً.أما في مصر، أظهرت دراسة Abdel-Latif & Mishra (2016) أن السياسة المالية تحدث آثارًا غير متماثلة، حيث لا يتساوى أثر زيادة الإنفاق مع أثر خفضه، مما يستدعي اعتماد نماذج غير خطية في التحليل. وفي غانا، أثبتت دراسة Donkor et al. (2022) باستخدام ARDL و NARDL أن الإيرادات الضريبية والإنفاق والعمل أثرت إيجابياً على النمو، مع وجود علاقة غير متماثلة واضحة، إذ كانت الصدمات الإيجابية أقوى أثرًا من السلبية. من جانب آخر، شددت أطروحة Traore (2019) على أن فعالية السياسة المالية في تعزيز النمو الاحتوائي تتوقف على قوة المؤسسات، وأن تجاوز عتبة معينة للضرائب يفضي إلى إضعاف الشمولية الاقتصادية.

- **الفجوة البحثية :**

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي، إلا أن هناك عدة فجوات بحثية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ندرة الدراسات التي تناولت الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي بشكل صريح، خاصة في السياق المصري. معظم الدراسات اعتمدت على نماذج خطية مثل ARDL تفترض تماثل الاستجابة للتغيرات في السياسة المالية.
2. معظم الدراسات السابقة ركزت على الأثر الكلي للسياسة المالية دون تفكيك أثر الصدمات الإيجابية والسلبية في الإنفاق والإيرادات بشكل منفصل.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال:

- **تحليل الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية (الإيرادات الضريبية والإنفاق الاجتماعي) على النمو الاحتوائي في مصر.**
- **استخدام نموذج NARDL (Nonlinear ARDL) لفصل آثار الصدمات الإيجابية والسلبية في متغيرات السياسة المالية.**
- **تغطية فترة زمنية حديثة (1990–2024) تشمل أحدث المتغيرات والصدمات التي أثرت على الاقتصاد المصري**

أولاً– الاطار النظري للدراسة :

منذ خمسينيات القرن الماضي، بدأ الاهتمام الأكاديمي يتجه نحو دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، ومدى قدرة الفقراء على الاستفادة من ثمار النمو. وقد ارتبط هذا الاهتمام بظهور ما يُعرف بـ"نظرية النمو بالتساقط(Trickle–down Growth) "، التي افترضت أن العوائد المباشرة للنمو الاقتصادي تذهب أساسًا إلى الطبقات الغنية لما تمتلكه من رأس مال مادي وبشري، وما تضطلع به من استثمارات في النشاط الاقتصادي. ووفقًا لهذا التصور، فإن الفقراء يستفيدون بصورة غير مباشرة من إعادة توزيع هذه العوائد على المدى الطويل، دون الحاجة إلى تدخل مباشر لمحاربة الفقر، حيث عُوِّل على سياسات إعادة التوزيع الرأسية لتحقيق هذا الهدف. غير أن التجربة العملية، ولا سيما في العديد من الدول النامية، كشفت أن النمو قد يتحقق بالفعل من حيث ارتفاع متوسط الدخل القومي، لكنه لا يقترن بالضرورة بإنجازات ملموسة على صعيد التنمية الشاملة أو التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، الأمر الذي أعاد طرح التساؤلات حول مدى قدرة النمو التقليدي وحده على تحقيق العدالة الاجتماعية. لذا جاءت دعوة (Chenery,1974) في كتابة إلي إعادة التوزيع مع النمو ، لوضع استراتيجية تدعم الفقراء وقدراتهم الإنتاجية وأن كانت توصياته لم تلق اهتماماً من تيار الاقتصاد السياسي السائد إنذاك ، مما حد من دور سياسات إعادة التوزيع (مصطفي،2023)

ومع مطلع تسعينيات القرن الماضي، اتجهت الأدبيات إلى إبراز ما يُعرف بالنمو المتحيز للفقراء (Prp–Poor Growth) بعد أن أصبح من الواضح أن خفض معدلات الفقر لا يُعَدّ نتيجة تلقائية للنمو، بل يتطلب استهدافًا مباشرًا من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية محددة. وقد برز هذا التوجه بوضوح مع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (MDGs) التي ركزت على جعل النمو أداة فاعلة في تحسين أوضاع الفقراء، وتقليص التفاوتات التوزيعية لما لذلك من أثر بالغ على تحقيق

الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي هذا الإطار، عرّف Kakawin وMartin النمو المتحيز للفقراء بأنه النمو الذي يؤدي إلى خفض معدلات الفقر من خلال زيادة دخول الفقراء بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل القومي، بما يجعل العدالة الاجتماعية محورًا للسياسات الاقتصادية. بينما قدم Ravallion تعريفًا بديلًا، اعتبر فيه أن النمو المتحيز للفقراء هو النمو الذي يسهم في خفض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة للفقراء، بغض النظر عن مسألة العدالة في التوزيع .

وقد مهد هذا الجدل الفكري لظهور مقاربة أكثر شمولًا في العقدين الأخيرين، تمثلت في مفهوم النمو الاحتوائي (Inclusive Growth)، الذي يتجاوز مجرد التركيز على الفقر أو العدالة التوزيعية، ليطرح رؤية تنموية أوسع تسعى إلى ضمان مشاركة مختلف فئات المجتمع في عملية النمو والانتفاع المباشر من ثمارها.

- **مفهوم النمو الاحتوائي :**

عرف البنك الدولي النمو الاحتوائي بأنه " النمو المستدام الذى يُمكن جميع طبقات المجتمع من المشاركة والاستفادة من عوائده ، ويسفر عن خفض معدلات الفقر ويكون موزعا علي نطاق متسع من كافة قطاعات الاقتصاد" .(World Bank,2008)

كما عرف صندوق النقد الدولي النمو الاحتوائي علي أنه "النمو الذى يضمن أشياء عدة وهي : توفير فرص عمل تضمن شعور المواطنين بأنهم غير مهمشين بمجتمعتهم ويشعورا بالكرامة , وأن يشعر الفقراء والطبقة الوسطى أن هناك تحسناً في أحوالهم المعيشية , وأن يكون هناك توزيع عادل للموارد ولا يستأثر بها مجموعة قليلة علي حساب السواد الأعظم ، وأن يكون هناك احتواء للأفراد في الأمن الغذائي والاستثمار والصحة ......, مع ضمان حق الاجيال القادمة في هذا النمو" .

يُعرف المنتدي الاقتصادى العالمى النمو الاحتوائي علي أنه "نمو الناتج في مختلف القطاعات الاقتصادية الذى يستمر علي مدى عقود ويخلق فرص عمل منتجة للأغلبية العظمى من السكان في سن العمل ، والحد من الفقر ".

عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة النمو الاحتوائي علي أنه "النمو الشامل الذى لا يضمن التحسن في الدخول فقط ، ولكنه يضمن أيضاً التحسن في أبعاد أخرى غير الدخل والتحسن في الظروف المعيشية للفرد" إلا أن التحدي الكبر الذى يقف عائقًاً أمام هذا التعريف هو كيفية ترابط هذه الأبعاد فيما بينها لتعطي مقياساً مشتركاً للنمو الأحنوائى.

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية النمو الاحتوائي بأنه "النمو الاقتصادي الذي يمنح كل فئات المجتمع الاستفادة من منافعه" أو علي انه هو "التحسن الملحوظ في مؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلي رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل ، أي ضرورة أن يصل توزيع الدخل إلي كافة الفئات والمناطق للمشاركة في عملية التنمية" (OECD,2014)

من خلال المفاهيم السابقة سوف تتبنى الدراسة تعريف للنمو الاحتوائي بأنه " "نمو اقتصادي يتسم بالاستدامة والشمولية، بحيث لا يقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل يمتد ليشمل تحسين فرص العمل، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية". وبذلك، يُنظر إلى النمو الاحتوائي بوصفه مسارًا تنمويًا يسعى إلى الربط بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بما يحقق توزيعًا أكثر إنصافًا لمنافع النمو ويعزز الاستقرار والتنمية المستدامة .

- **الأبعاد الرئيسة للنمو الاحتوائي: (عابدين وبسيوني وعواد،2024)**

1. **البعد الاقتصادي:**
   - **تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي.**
   - **تنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير القطاعات القادرة على خلق قيمة مضافة.**
   - **تحسين بيئة الاستثمار والابتكار لضمان استمرارية النمو.**
2. **البعد الاجتماعي:**
   - **الحد من الفقر بجميع أبعاده (الدخل، التعليم، الصحة، الخدمات).**
   - **تقليص الفجوات الاجتماعية بين الفئات والطبقات.**
   - **تعزيز الحماية الاجتماعية وتوسيع مظلة شبكات الأمان للفئات الهشة.**
3. **البعد التوزيعي:**
   - **ضمان عدالة أكبر في توزيع ثمار النمو بين فئات المجتمع ومناطقه.**
   - **إتاحة الفرص الاقتصادية (وظائف، تمويل، أسواق) بشكل متكافئ.**
   - **التركيز على الفئات المهمشة (النساء، الشباب، سكان الريف، ذوي الاحتياجات الخاصة).**
4. **البعد المؤسسي والحكومي:**
   - **وجود مؤسسات فعالة قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات عادلة وشفافة.**
   - **محاربة الفساد وتحسين الحوكمة.**

- تعزيز المشاركة المجتمعية والسياسية بما يسمح بتمثيل أوسع للفئات الضعيفة.

5. البعد البيئي (الاستدامة):
   - مراعاة استدامة الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال القادمة.
   - تشجيع النمو الأخضر (Green Growth) والطاقة المتجددة.
   - مواجهة آثار التغير المناخي بما لا يضر بالفقراء أكثر من غيرهم.

- **محددات النمو الاحتوائي (داود والبدرى،2023)**

يشكّل تحديد العوامل المؤثرة في تحقيق النمو الاحتوائي مدخلًا أساسيًا لفهم ديناميكية هذا النمط من النمو. إذ يتوقف مدى قدرته على توسيع قاعدة المستفيدين منه على تفاعل مجموعة من المحددات الاقتصادية، مثل الاستقرار الكلي وتعبئة الاستثمارات وخلق فرص العمل، والمحددات الاجتماعية المتمثلة في الاستثمار في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، فضلًا عن المحددات المؤسسية المرتبطة بالحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. كما تُعزَّز استدامة النمو من خلال الابتكار والتقدم التكنولوجي والتحول نحو اقتصاد أكثر مرونة واستدامة. وبذلك، فإن النمو الاحتوائي هو نتاج منظومة متكاملة تضمن تحقيق العدالة والكفاءة في آنٍ واحد ومن هذه المحددات ما يلي :

- الاستقرار الكلي :

يتضمن هذا البُعد سياسات الاستقرار الكلي (ضبط التضخم، استقرار سعر الصرف، التحكم في عجز الموازنة) وسياسات تعبئة الاستثمار (عامًّا وخاصًّا) اللازمة لتأمين قاعدة نمو قوية، حيث يكمن دور هذه المحددات في خلق بيئة مؤاتية للنشاط الاقتصادي طويلة الأمد، حيث يُمكّن الاستقرار الكلي المستثمرين من التخطيط ويخفض تكاليف الاقتراض ويحفز استثمارات انتاجية تخلق فرص عمل مستدامة. بدون استقرارٍ كافٍ وتدفقات استثمارية مستمرة، يصبح من الصعب تحويل النمو إلى منافع منتظمة وواسعة الانتشار.

- الاستثمار في رأس المال البشري :

يُعَدّ الاستثمار في رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاحتوائي، لما له من دور مزدوج في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من جهة، وتحقيق العدالة في توزيع الفرص من جهة أخرى. فوفقًا لنماذج النمو الداخلي ، يُسهم تحسين التعليم والصحة والتغذية وتطوير المهارات(لا سيما في المراحل العمرية المبكرة) في رفع إنتاجية العمل، وزيادة القدرة على الابتكار، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يعمل الاستثمار في رأس المال البشري على تضييق فجوات عدم المساواة في إمكانات الكسب من خلال تمكين الفئات الأقل حظًا مثل النساء والشباب وسكان المناطق الريفية من الحصول على تعليم جيد، وتدريب مهني متوائم مع احتياجات سوق

العمل، إضافة إلى خدمات صحية ترفع من كفاءتهم وتزيد من سنوات عملهم الفعّال. كما أن تراكم رأس المال البشري يعزز جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الخاصة، ويخلق آثارًا خارجية إيجابية (Knowledge Spillovers) تتسع آثارها لتشمل مختلف فئات المجتمع (Ravallion,2004)

- تنويع الهيكل الإنتاجي والبُنى التحتية المادية:

يُعد تنويع القاعدة الإنتاجية محورًا لخفض هشاشة الاقتصاد وزيادة الطلب على عمالة ذات مهارات مختلفة. ويشمل ذلك دعم القطاعات المنتجة للعمالة (مثل التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة) وتحسين البنية التحتية (طرق، طاقة، اتصالات). وهو ما يترتب عليه تخفيض التكاليف وتوسّع النفاذ إلى الأسواق، وتُسهم في توزيع النشاط الاقتصادي جغرافيًا، ما يعزز الشمول الإقليمي ويخفض الفوارق بين المدن والمناطق الريفية(ILO-UNDP,2011)

- الانفاق الاجتماعي ونظم الحماية الاجتماعية (عبد الحليم ورضوان،2023)

يعد الإنفاق الاجتماعي و نظم الحماية الاجتماعية من الركائز الرئيسية لتحقيق النمو الاحتوائي، إذ تساهم في تقليص الفقر وتعزيز العدالة التوزيعية وضمان استفادة الشرائح المهمشة من ثمار النمو الاقتصادي. فالإنفاق العام على الصحة والتعليم والخدمات الأساسية يُمثل استثمارًا في رأس المال البشري، ويعزز قدرات الأفراد على المشاركة في النشاط الاقتصادي المنتج. كما أن برامج الحماية الاجتماعية – مثل شبكات الأمان والتحويلات النقدية المشروطة ودعم الفئات الضعيفة – تعمل على الحد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، وتوفر مظلة أمان تُمكّن الأسر منخفضة الدخل من مواجهة الصدمات والتقلبات. ومن هذا المنظور، يُعتبر الإنفاق الاجتماعي أداة مزدوجة الوظيفة، فهو من جهة يضمن تحقيق الحد الأدنى من العدالة التوزيعية، ومن جهة أخرى يُسهم في رفع الإنتاجية طويلة الأمد عبر تمكين الفئات المحرومة من النفاذ إلى فرص التعليم والعمل اللائق، ما يعزز الاستدامة والشمولية في مسار النمو الاقتصادي.

- السياسات الضريبية :

تمثل السياسات الضريبية أحد المحددات الأساسية لتحقيق النمو الاحتوائي، نظرًا لدورها المزدوج في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الاجتماعي والبنية التحتية، وفي الوقت ذاته التأثير على توزيع الدخل والثروة. فالنظم الضريبية التصاعدية تُمكّن الحكومات من إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، بما يسهم في تقليص الفجوات الاجتماعية وتعزيز الفرص الاقتصادية للفئات المهمشة ، كما أن فعالية السياسة الضريبية لا ترتبط فقط بمستويات الإيرادات المحصَّلة، بل أيضًا بكفاءتها وعدالتها، حيث أن الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة – مثل ضرائب الاستهلاك

– قد يفاقم أوجه عدم المساواة ويحد من الطابع الاحتوائي للنمو . ومن هذا المنطلق، فإن تصميم نظام ضريبي متوازن يحقق الكفاءة الاقتصادية من جهة، والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق نمو مستدام وشامل، خاصة في الاقتصادات النامية التي تواجه تحديات مرتبطة باتساع القطاع غير الرسمي وضعف الامتثال الضريبي .

- جودة المؤسسات والحوكمة الرشيدة

تؤثر فعالية المؤسسات (إدارة السياسات، استقلالية القضاء، شفافية الميزانيات، مكافحة الفساد) تأثيراً مباشرةً على قدرة الاقتصاد على توزيع المنافع بإنصاف. فالحوكمة الرشيدة تُضمن توجيه الموارد العامة بكفاءة، تُعزز ثقة المستثمرين والمواطنين، وتُسهم في توصيل الخدمات الاجتماعية إلى المستحقين. ضعف المؤسسات يقوّض أثر السياسات الاحتوائية ويطيح بمردود الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري.

- الابتكار والتحول التكنولوجي والشمول الرقمي

القدرة على تبنّي التكنولوجيا وتطوير شبكات رقمية واسعة النطاق توسّع النفاذ إلى الخدمات المالية والتعليمية والأسواق، مما يخلق فرصًا اقتصادية جديدة للفئات المهمشة. الابتكار يدعم تحسين الإنتاجية ويفتح مجالات عمل جديدة، بينما يساند الشمول الرقمي جهود تمكين النساء والشباب وروّاد الأعمال الصغار من الوصول إلى الأسواق وتمويل المشروعات.

- الاستدامة البيئية والنمو الأخضر

تحقيق نمو احتوائي طويل الأمد يتطلب مراعاة البعد البيئي(إدارة الموارد الطبيعية، التكيف مع التغير المناخي، وحجم انبعاثات الكربون) . سياسات النمو الأخضر تضمن ألا تكون أهم الفئات المتأثرة سلبًا هي الأشد فقرًا، وتفتح فرص عمل في قطاعات الطاقة المتجددة والكفاءة في استهلاك الموارد، مما يحقق تلاقيًا بين العدالة والاستدامة.

- السياسات الإقليمية والتمكين المحلي

فالسياسات الإقليمية التي تُراعي التفاوتات الجهوية (من خلال تمويل المشاريع المحلية، تحسين خدمات البنية التحتية الريفية، ودعم اقتصادات المناطق الضعيفة) تسهم في توسيع المشاركة وتقليص الفوارق. كما أن التمكين المحلي عبر اللامركزية المالية والإدارية يُمكّن المجتمعات من تصميم حلول أكثر ملاءمة للاحتياجات المحلية ويعزز المساءلة(Lee,2013)

- **مؤشرات النمو الاحتوائي**

- مؤشرات النمو الاقتصادي والإنتاجية

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.**
- **مؤشرات تنويع الاقتصاد (حصة الصناعة، الزراعة، الخدمات)**
- **مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.**

- مؤشرات سوق العمل

- **معدل التوظيف وفرص العمل اللائقة.**
- **معدل مشاركة القوى العاملة (خاصة الشباب والنساء)**
- **معدل البطالة والعمالة الناقصة والهشّة.**
- **الإنتاجية العمالية.(Labor Productivity)**

- مؤشرات الفقر وعدم المساواة

- **معدل الفقر.(Poverty Headcount Ratio)**
- **فجوة الفقر.(Poverty Gap)**
- **معامل جيني (Gini Coefficient) لقياس توزيع الدخل.**
- **نسبة الاستهلاك أو الدخل المملوك لأفقر 40% من السكان.**

-مؤشرات العدالة الاجتماعية والخدمات الأساسية

- **نسبة الالتحاق بالتعليم (خاصة التعليم الأساسي والثانوي).**
- **مؤشرات الصحة: العمر المتوقع عند الولادة، وفيات الأطفال، تغطية التأمين الصحي.**
- **الوصول إلى الخدمات الأساسية (مياه نقية، كهرباء، إسكان لائق).**

-مؤشرات التمكين والمشاركة

- **نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.**
- **مشاركة الفئات المهمشة (الريف، ذوي الاحتياجات الخاصة).**
- **مؤشر الحوكمة والشفافية.(Governance Indicators)**
- **المشاركة السياسية (نسبة التصويت، تمثيل الفئات المهمشة).**

-مؤشرات الاستدامة والبعد البيئي

- **انبعاثات الكربون للفرد.**

- حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة.
- معدلات استهلاك الموارد الطبيعية.
- السياسات البيئية الداعمة للنمو الأخضر.

- **السياسة المالية والنمو الاحتوائي :**

تلعب السياسة المالية بأدواتها المختلفة دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاحتوائي، إذ يُمثل الإنفاق العام القناة الرئيسة لتعزيز هذا المسار من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتوسيع الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والطاقة، بما يسهم في رفع قدرات رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل أوسع. كما يشكّل الإنفاق الاجتماعي الموجه للفئات الهشة آلية فعّالة لتقليص الفوارق التوزيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية، شريطة توافر كفاءة في تخصيص الموارد. وإلى جانب ذلك، تأتي السياسة الضريبية كأداة جوهرية لإعادة توزيع الدخل والثروة عبر الضرائب التصاعدية، فضلًا عن دورها في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاجتماعية، مع ضرورة تحقيق توازن بين العدالة والكفاءة حتى لا تتحول الضرائب إلى عبء يحد من الاستثمار أو يدفع النشاط نحو القطاع غير الرسمي. أما التحويلات والدعم الاجتماعي، فإنها تمثل شبكة أمان اقتصادي للفئات محدودة الدخل، حيث تساهم في تخفيف حدة الفقر متعدد الأبعاد وحماية الأفراد من الصدمات، خاصة عند تصميمها بآليات استهداف دقيقة تعزز الكفاءة وتحد من الهدر. وعلى صعيد آخر، فإن إدارة العجز والدَيْن العام تُسهم بشكل غير مباشر في دعم النمو الاحتوائي، إذ يمكن للتمويل بالعجز أن يعزز النشاط الاقتصادي في فترات الركود إذا وُجّه نحو استثمارات إنتاجية قادرة على توليد عوائد طويلة الأجل، بينما تفرض الاستدامة المالية ضرورة ضبط مستويات الدين بما لا يقيّد الحيز المالي المخصص للإنفاق الاجتماعي. وأخيرًا، تضطلع السياسة المالية الكلية بدور استقراري مهم من خلال قدرتها على الحد من التقلبات الاقتصادية الكلية، إذ إن السيطرة على التضخم وتنشيط الطلب الكلي في فترات التباطؤ تحمي مستويات الدخل والتشغيل، وتمنع تفاقم الفوارق الاجتماعية، وهو ما يجعل التكامل بين مختلف أدوات السياسة المالية شرطًا أساسيًا لتحويل النمو الاقتصادي من مجرد توسع في الناتج إلى نمو احتوائي ومستدام يحقق العدالة بين فئات المجتمع.

- **النمو الاحتوائي في مصر :**

شهد الاقتصاد المصري خلال العقدين الأخيرين تحولات جوهرية اتسمت بمزيج من فرص النمو وتحديات الاستقرار. فمنذ مطلع الألفية، حققت مصر معدلات نمو مرتفعة نسبيًا (تجاوزت 7% في عام 2008) قبل أن يتأثر الاقتصاد بالأزمة المالية العالمية، ثم شهد تباطؤًا حادًا عقب أحداث

2011 نتيجة تراجع الاستثمار والسياحة وارتفاع البطالة. ومع إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي في نوفمبر 2016 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، دخلت مصر مرحلة جديدة من تحرير سعر الصرف وإصلاح منظومة الدعم وتوسيع القاعدة الضريبية، وهو ما ساعد على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وجذب استثمارات في البنية التحتية والطاقة. غير أن هذه الإصلاحات صاحبتها أعباء اجتماعية كبيرة تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للأسر، ما استلزم تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي عبر برامج التحويلات النقدية مثل تكافل وكرامة .وفي السنوات الأخيرة، تأثر الاقتصاد المصري بالصدمة المزدوجة لجائحة كوفيد-19 ، والحرب الروسية الأوكرانية، حيث ارتفعت الضغوط التضخمية وانكشفت هشاشة قطاع العملة الأجنبية. وعلى الرغم من أن النمو ظل إيجابيًا (في حدود 3.8% في 2024/2023)، فإن معدل التضخم تخطى 35% في بعض الفترات، وهو ما انعكس على مستويات المعيشة وزاد من أعباء خدمة الدين العام الذي تجاوز 90% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، تواصل الدولة تنفيذ مشروعات قومية كبرى في البنية التحتية والطاقة والنقل، مع توسع لافت في التحول الرقمي والشمول المالي. وفيما نستعرض الوضع الاقتصادي المصرى خلال الفترة 2000-2024 وتأثيرها علي مؤشرات النمو الاحتوائي :

يعرض الجدول رقم (1) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الفترة (1990-2024)، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسة هي: معدل نمو الناتج المحلي، معدل البطالة، معدل التضخم، ، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو السكاني.

يتضح من البيانات أن معدل نمو الناتج المحلي قد اتسم بالتذبذب عبر الفترة محل الدراسة، حيث سجل مستويات منخفضة في بعض السنوات (مثل 1990 بنحو 2.5% و2014 بنحو 2.2%)، في حين بلغ ذروته عند أكثر من 7% عام 2008. ويعكس هذا التباين دور الصدمات الداخلية والخارجية، إضافة إلى انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي.أما معدل البطالة فقد حافظ على اتجاه مرتفع نسبيًا، إذ ظل في خانة الأرقام الثنائية طوال العقدين الأولين، مسجلًا أعلى مستوى له عند (13.15%) عام 2010. ورغم ذلك شهدت الفترة الأخيرة تحسنًا نسبيًا بتراجع المعدل إلى حدود (7-8%)، وهو ما قد يُعزى إلى توسع بعض القطاعات الإنتاجية وتبني إصلاحات هيكلية في سوق العمل.وبالنسبة إلى معدل التضخم، فقد اتسم بالتقلبات الحادة، حيث تجاوز (29%) عام 2017 و(33.7%) في عام 2024، متأثرًا بعوامل داخلية مثل تحرير سعر الصرف وإصلاح الدعم، وعوامل خارجية مثل ارتفاع أسعار السلع العالمية. في المقابل، انخفض المعدل إلى مستويات أحادية الرقم في سنوات أخرى (مثل 2001 و2021)، مما يعكس طبيعة الاقتصاد

المصري الحساسة للتغيرات الهيكلية والسياسات النقدية.كما يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي قد اتخذ مسارًا تصاعديًا واضحًا، إذ ارتفع من نحو (31.6 ألف جنيه) عام 1990 ليصل إلى أكثر من (67 ألف جنيه) في عام 2024، على الرغم من بعض التذبذبات الناتجة عن الضغوط التضخمية وتباطؤ النمو الاقتصادي في بعض السنوات. ويعكس ذلك تحسنًا كمّيًا في الناتج، غير أن تقييم أثره الفعلي على مستويات المعيشة يتطلب النظر في توزيع الدخل وعدالة الاستفادة.وأخيرًا، فإن معدل النمو السكاني اتسم باتجاه تنازلي تدريجي، حيث انخفض من (2.2%) في مطلع التسعينيات إلى (1.7%) في عام 2024، وهو ما يعكس بداية تحولات ديموغرافية مرتبطة بانخفاض معدلات الخصوبة وبرامج تنظيم الأسرة. ويوضح الشكل رقم (1) تطور معدلات نمو الناتج والبطالة والتضخم خلال فترة الدراسة .

بوجه عام، تكشف هذه المؤشرات عن أن الاقتصاد المصري قد مرّ بتحولات هيكلية جوهرية خلال الفترة محل الدراسة، اتسمت بارتفاع درجة التذبذب في معدلات النمو والتضخم، واستمرار تحدي البطالة،في مقابل تحسن تدريجي في متوسط نصيب الفرد من الناتج وانخفاض نسبي في معدلات النمو السكاني. وتعد هذه السمات مدخلًا أساسيًا لفهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية وأبعاد النمو الاحتوائي في مصر.

الشكل رقم (1)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة والتضخم

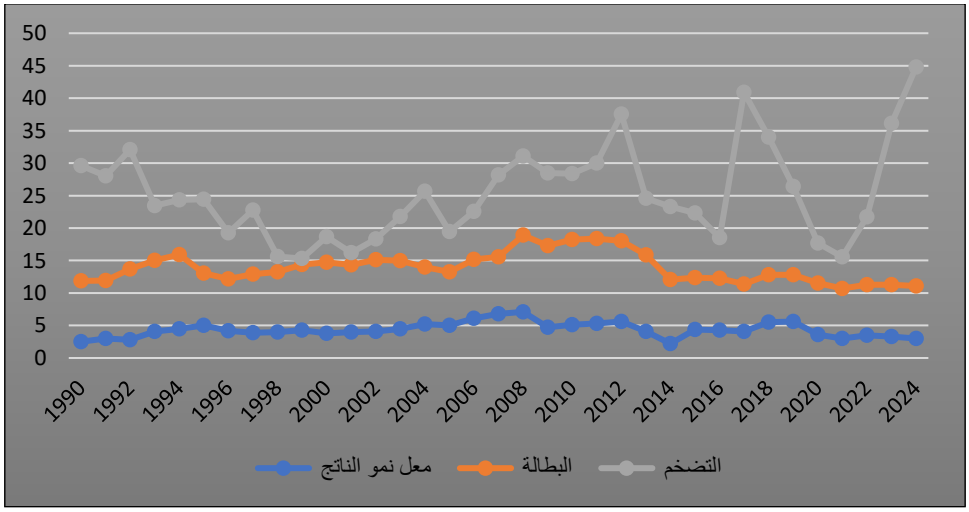

المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1)

أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري خلال الفترة من 1990-2024

year	معل نمو الناتج	معدل البطالة	التضخم	متوسط نصيب الفرد من الناتج	معدل نمو الاسكاني
1990	2.5	9.38	17.74305	31656.71	2.2
1991	3	8.92	16.12527	33445.96	2.1
1992	2.8	10.9	18.35078	35339.9	2
1993	4.1	10.9	8.429105	35403.29	2
1994	4.5	11.4	8.448872	35501.17	2
1995	5	8.03	11.39974	36359.54	2
1996	4.2	7.95	7.107667	37021.39	2
1997	3.9	8.98	9.876277	38135.35	2
1998	4	9.26	2.377681	38451.94	2
1999	4.3	10.1	0.919435	40411.12	1.9
2000	3.8	10.91	3.944407	42552.51	1.9
2001	4	10.32	1.8677	43908.6	1.9
2002	4.1	11.04	3.165579	43724.55	1.9
2003	4.5	10.49	6.777494	44467.97	1.8
2004	5.2	8.8	11.66991	45844.1	1.8
2005	5	8.25	6.21273	47042	1.8
2006	6.1	9.08	7.359978	50392.76	1.8
2007	6.8	8.78	12.59574	52631.56	1.8
2008	7.1	11.8	12.20398	55435.36	1.9
2009	4.7	12.59	11.18554	54615.27	2
2010	5.1	13.15	10.10686	55581.65	2.2
2011	5.3	13.05	11.66298	56304.19	2.3
2012	5.6	12.45	19.48288	55476.44	2.1
2013	4.1	11.78	8.712675	55818.54	2.3
2014	2.2	9.87	11.24762	55670.04	2.2
2015	4.4	7.97	9.93089	57107.91	2.2
2016	4.3	7.97	6.245663	58273.59	2.1
2017	4.1	7.3	29.51848	58837.86	2.1
2018	5.5	7.3	21.17482	60387.09	2
2019	5.6	7.19	13.6181	61754.33	2
2020	3.6	7.9	6.176934	63164.23	1.9
2021	3	7.7	4.847156	64290.43	1.9
2022	3.5	7.8	10.42579	67335.4	1.9
2023	3.3	8	24.79908	67938.88	1.7
2024	3	8.1	33.6915	67184.51	1.7

المصدر :من اعداد الباحث باعتماد علي بيانات البنك الدولي ، سنوات متخلفة

يعكس الجدول رقم (2) ملامح تطور السياسة المالية في مصر خلال الفترة (1990–2023)،حيث شهد إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي اتجاهًا تنازليًا مستمرًا من حوالي (31%) في مطلع التسعينيات إلى ما دون (14%) بحلول عام 2023. ويشير ذلك إلى تراجع الدور المباشر للمالية العامة في الاقتصاد، خاصة مع تقليص مكوني الإنفاق الاستهلاكي العام والإنفاق الاستثماري العام، اللذين انخفضا من أكثر من (11% و20%) على التوالي في بداية الفترة إلى أقل من (7% و8%) في نهايتها. هذا التراجع في الاستثمار العام انعكس سلبًا على قدرة الدولة على تحفيز النشاط الإنتاجي وتوليد فرص عمل جديدة، وهو ما يحد من تحقيق النمو الاحتوائي القائم على التوزيع العادل لثمار النمو.

من ناحية أخرى، تكشف البيانات عن ارتفاع معدل الإعالة من نحو (55%) في بداية الفترة إلى ما يزيد عن (56%) في عام 2024، ما يعكس ضغوطًا ديموغرافية واجتماعية إضافية على الموارد العامة، ويؤكد الحاجة إلى سياسات مالية أكثر كفاءة في استهداف الفئات السكانية النشطة والمنتجة. وفي السياق ذاته، يُلاحظ أن إعانات الضمان الاجتماعي سجلت ارتفاعًا نسبيًا من نحو (2.2%) في التسعينيات إلى حوالي (5%) مؤخرًا، الأمر الذي يعكس توجه السياسة المالية نحو توسيع شبكات الحماية الاجتماعية. ورغم أهمية ذلك في تعزيز البعد الاجتماعي للنمو، إلا أن محدودية هذه الإعانات مقارنة بحجم الضغوط التضخمية وتراجع القوة الشرائية يقلل من أثرها الاحتوائي. كما نلاحظ زيادة نسبة الانفاق العام علي الصحة خلال فترة الدراسة في مقابل اتجاه الانفاق العام علي التعليم إلي الانخفاض وهو ما يعكس الاتجاه الانكماشي لسياسة المالية .

أما على صعيد الإيرادات العامة، فقد أظهرت الضرائب كنسبة من الناتج تقلبات واضحة؛ إذ ارتفعت إلى أكثر من (20%) عام 2017، ثم تراجعت تدريجيًا إلى حوالي (16%) في 2023. ويوحي ذلك بأن السياسة الضريبية لم تتمكن من بناء قاعدة إيرادية مستقرة وكافية لتمويل الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، وهو ما أثر على كفاءة المالية العامة في تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وأهداف النمو الاحتوائي.

بوجه عام، تُظهر البيانات أن السياسة المالية في مصر قد انتقلت من نهج توسعي في التسعينيات إلى نهج أكثر تقشفًا في العقدين الأخيرين وفقا لتوجهات صندوق النقد الدولي ، مع تراجع دور الاستثمار العام وتذبذب الإيرادات الضريبية، وانخفاض الانفاق علي التعليم في مقابل توسع نسبي في كلا من الإنفاق الاجتماعي والانفاق علي الصحة ، فهذه التحولات ساهمت في تقليص قدرة المالية العامة على دعم مسار نمو احتوائي ومستدام، حيث ظل الأثر الاجتماعي محدودًا في ظل

استمرار تحديات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد الأعباء السكانية. والشكل رقم (2) يعكس تطورادداء السياسة المالية في الاقتصاد المصري .

الشكل رقم (2)

تطور اداء السياسة المالية في الاقتصاد المصرى خلال الفترة من 1990-2023

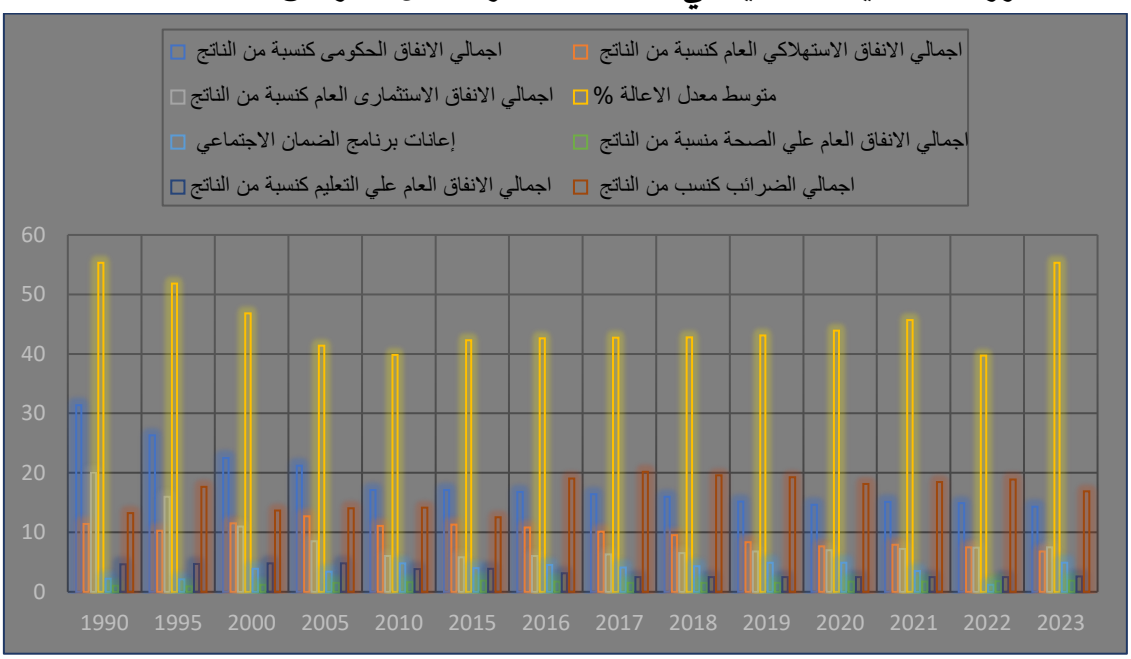

المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول رقم (2)

يظهر الجدول رقم (3) تطور اربع مؤشرات رئيسية تعكس جوانب النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (1990–2022)، وهي: معدل الفقر، ومعامل جيني كمقياس لعدم المساواة، مؤشر النمو الاحتوائي كمؤشر مركب من ثلاث مؤشرات هي (دليل التعليم ,دليل الصحة، دليل التشغيل) ، بإضافة إلي مؤشر التنمية البشرية ، فعلى الرغم من أن مؤشر التنمية البشرية اتسم باتجاه تصاعدي مستمر حيث ارتفع من (0.572) عام 1990 إلى (0.754) عام 2024، بما يعكس تحسنًا في مستويات الصحة والتعليم والدخل، إلا أن هذا التطور لم يصاحبه بالضرورة تحسن متوازن في مؤشرات العدالة الاجتماعية. فقد أظهرت معدلات الفقر مسارًا متذبذبًا، حيث انخفضت خلال التسعينيات لتصل إلى أدنى مستوى لها (16.7%) عام 1999، ثم عادت لتشهد اتجاهًا تصاعديًا واضحًا حتى بلغت ذروتها (33.1%) في عام 2017، قبل أن تتراجع قليلًا في السنوات الأخيرة لتستقر حول (30–32%).

الجدول رقم (2)

تطور اداء السياسة المالية في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990-2023

السنوات	اجمالي الانفاق الحكومى كنسبة من الناتج %	اجمالي الانفاق الاستهلاكي العام كنسبة من الناتج %	اجمالي الانفاق الاستثمارى العام كنسبة من الناتج %	متوسط معدل الاعالة %	إعانات برنامج الضمان الاجتماعي %	اجمالي الانفاق العام علي الصحة كنسبة من الناتج %	اجمالي الانفاق العام علي التعليم كنسبة من الناتج %	اجمالي الضرائب كنسب من الناتج %
1990	31.38	11.38	20	55.3	2.2	1	4.6	13.23
1991	30.2	11.2	19	54.9	1.2	0.9	4.5	14.73
1992	28.8	10.8	18	54.3	1.3	0.8	4.6	18.48
1993	28.1	10.6	17.5	53.6	1.6	0.9	4.7	18.76
1994	27.3	10.3	17	52.8	1.9	0.9	4.7	19.04
1995	26.29	10.29	16	51.8	2.1	0.9	4.7	17.64
1996	25.4	10.4	15	50.9	2.4	0.8	4.6	17.62
1997	24.9	10.9	14	50	2.7	0.8	4.7	19.08
1998	24.3	11.3	13	49	3	1	4.9	15.96
1999	23.4	11.4	12	47.8	3.4	1.5	4.8	15.54
2000	22.5	11.5	11	46.8	3.9	1.2	4.8	13.65
2001	22.1	11.6	10.5	45.6	3.6	1.4	4.9	13.87
2002	21.7	11.7	10	44.3	3.5	1.4	4.9	13.4
2003	21.3	11.8	9.5	43.1	3.1	1.6	4.7	13.35
2004	21	12	9	42.2	3	1.4	4.7	13.83
2005	21.2	12.7	8.5	41.4	3.4	1.5	4.8	14.06
2006	20.3	12.3	8	40.7	3.9	1.5	4	15.82
2007	19.4	11.9	7.5	40.2	4.2	1.5	3.7	15.34
2008	18.3	11.3	7	39.9	4.6	1.5	3.7	15.32
2009	17.4	10.9	6.5	39.7	4.7	1.4	3.8	15.66
2010	17.1	11.1	6	39.8	4.8	1.6	3.8	14.13
2011	17	11.5	5.5	40.2	4.9	1.6	3.7	14
2012	16.2	11.2	5	40.7	4.5	1.5	3.4	12.38
2013	16.6	11.4	5.2	41.2	4.1	1.5	3.4	13.49
2014	17.35	11.85	5.5	41.6	4.1	1.7	3.4	12.22
2015	17.1	11.3	5.8	42.3	4	1.9	3.9	12.52
2016	16.8	10.8	6	42.6	4.5	1.7	3.1	19.04
2017	16.39	10.09	6.3	42.7	4.1	1.5	2.5	20.17
2018	16	9.5	6.5	42.8	4.3	1.5	2.5	19.56
2019	15.15	8.35	6.8	43.1	4.9	1.5	2.5	19.25
2020	14.66	7.66	7	43.9	4.9	1.7	2.5	18.14
2021	15.12	7.92	7.2	45.7	3.5	1.7	2.5	18.45
2022	14.9	7.5	7.4	39.7	1.2	1.8	2.5	18.88
2023	14.3	6.8	7.5	55.3	4.9	1.9	2.6	16.91

المصدر :من اعداد الباحث باعتماد علي بيانات البنك الدولي : سنوات مختلفة– البنك المركزى ، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة

وبالمثل، عكس معامل جيني مستويات متفاوتة من عدم المساواة؛ فبينما انخفض في بعض الفترات(2008–2017) ليقترب من (0.30)، ارتفع مرة أخرى بعد عام 2018 متجاوزًا (0.45)، بما يعكس تركزًا أكبر في الدخول. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مسار التنمية في مصر تميز بتحسن كمي في القدرات البشرية، لكنه لم يتحقق بصورة احتوائية كاملة، إذ ترافقت التنمية البشرية مع ارتفاع مستويات الفقر واستمرار التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما يشير إلى فجوة بين النمو الاقتصادي والبعد الاجتماعي للنمو الاحتوائي. كما نلاحظ في مؤشر النمو الاحتوائي الذى يتسم باتجاه الانخفاض خاصة من عام 2009 إلي 2024.والشكل رقم (3) يوضح تطورات مؤشرات النمو الاحتوائي في مصر.

الشكل رقم (3) تطور مؤشرات النمو الاحتوائي في مصر

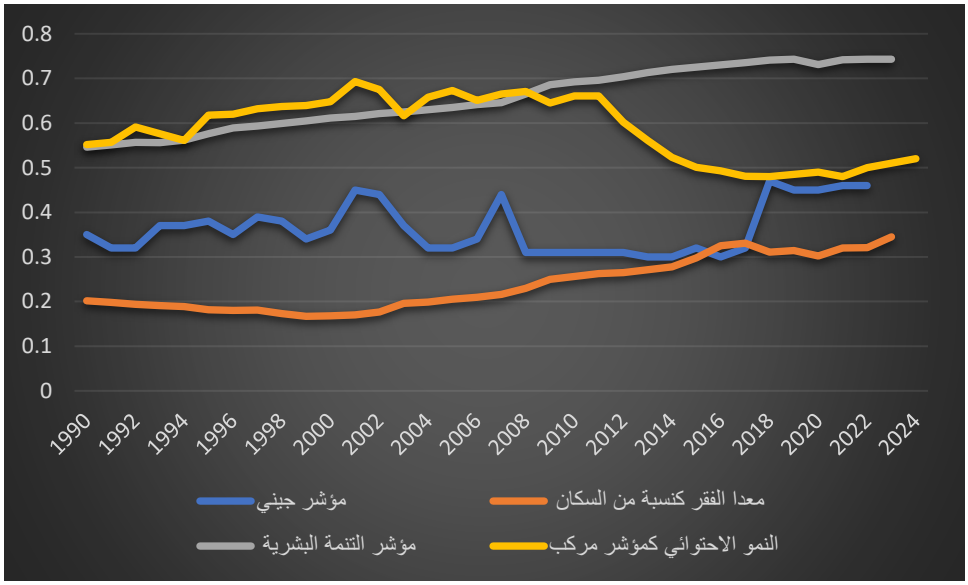

المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول رقم (3)

يتضح من استعراض الجدولين (2) و(3) أن مسار مؤشرات السياسة المالية في مصر قد اتسم بدرجات متفاوتة من التذبذب بين فترات التوسع والانكماش، سواء على مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو أدوات الحماية الاجتماعية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مؤشرات النمو الاحتوائي. فقد أظهر تحليل مؤشرات التنمية البشرية ومعامل جيني ومعدلات الفقر وجود تحسن تدريجي في القدرات البشرية الكلية، إلا أنّ هذا التحسن لم يواكبه بالضرورة انخفاض ملموس في الفقر أو في درجة عدم المساواة، بل على العكس ظلّت مستويات التفاوت مرتفعة وتكرّست الضغوط

الجدول رقم (3)

مؤشرات النمو الاحتوائي في مصر

year	مؤشر جيني	معدل الفقر كنسبة من السكان	مؤشر التنمة البشرية	ووشر النمو الاحتوائي كمؤشر مركب *
1990	0.35	20.2	0.572	55.2
1991	0.32	19.8	0.587	55.7
1992	0.32	19.4	0.585	59.1
1993	0.37	19.1	0.591	57.6
1994	0.37	18.9	0.598	56.1
1995	0.38	18.2	0.605	61.8
1996	0.35	18	0.613	62
1997	0.39	18.1	0.619	63.2
1998	0.38	17.3	0.624	63.7
1999	0.34	16.7	0.629	63.9
2000	0.36	16.8	0.633	64.8
2001	0.45	17	0.637	69.3
2002	0.44	17.7	0.638	67.5
2003	0.37	19.6	0.637	61.6
2004	0.32	19.9	0.64	65.8
2005	0.32	20.5	0.643	67.3
2006	0.34	21	0.647	65.1
2007	0.44	21.6	0.655	66.5
2008	0.31	23	0.663	67.1
2009	0.31	25	0.668	64.5
2010	0.31	25.6	0.675	66.1
2011	0.31	26.3	0.679	66.1
2012	0.31	26.5	0.688	60.2
2013	0.3	27.1	0.694	56.1
2014	0.3	27.8	0.699	52.3
2015	0.32	29.8	0.706	50.1
2016	0.3	32.5	0.713	49.3
2017	0.32	33.1	0.721	48.1
2018	0.47	31.1	0.729	48
2019	0.45	31.4	0.735	48.5
2020	0.45	30.2	0.734	49
2021	0.46	32	0.742	48
2022	0.46	32.1	0.743	50
2023	--------	32.5	0.754	51
2024	------	32.4	0.754	52

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد علي بيانات البنك الدولي – مؤشرات التنمية البشرية – سنوات مختلفة

*** موشر النمو الاحتوائي كموشر مركب من ثلات متغيرات (دليل التعليم ودليل الصحة ودليل التشغيل) دراسة معن (2020)**

الاجتماعية مع اتساع نطاق الفقر، خاصة منذ مطلع الألفية الجديدة.

وعليه، يمكن القول إن التباين بين اتجاهات السياسة المالية ومؤشرات النمو الاحتوائي يعكس فجوة واضحة بين النمو الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية، وهو ما يستدعي التحقق القياسي من طبيعة العلاقة بين متغيرات المالية العامة ومكونات النمو الاحتوائي. ومن ثم، فإن الجزء التالي من البحث سينتقل إلى التحليل القياسي لاختبار هذه العلاقات تجريبيًا، وتحديد ما إذا كانت أدوات السياسة المالية في مصر خلال الفترة (1990–2024) قد لعبت دورًا فاعلًا في تعزيز النمو الاحتوائي أم أنها اقتصرت على تحفيز النمو الكلي دون تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانياً : الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية علي النمو الاحتوائي .

انطلاقًا من النتائج الوصفية السابقة التي أبرزت وجود فجوة بين تطور مؤشرات السياسة المالية ومؤشرات النمو الاحتوائي في مصر، تبرز الحاجة إلى اختبار العلاقة بشكل قياسي أكثر دقة. ويُعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة غير الخطّي (NARDL) من النماذج الملائمة لمثل هذا التحليل، نظرًا لقدرته على قياس الآثار غير المتماثلة للمتغيرات الاقتصادية، والتفريق بين التأثيرات الموجبة والسالبة للسياسة المالية على المدى القصير والطويل.

ويتيح هذا النموذج إمكانية التحقق مما إذا كانت التوسعات في الإنفاق الحكومي أو تخفيضات الضرائب تسهم بذات القدر في دعم النمو الاحتوائي، أم أن آثارها تختلف تبعًا لاتجاه التغير وحجمه، وهو ما لا يمكن التقاطه من خلال النماذج الخطية التقليدية. كما يُعتبر ملائمًا لطبيعة بيانات السلاسل الزمنية المصرية خلال الفترة (1990–2024)، حيث تسمح خصائصه بالتعامل مع تكامل المتغيرات عند المستوي أو عند الفروق الأولى.

وبذلك، ستعتمد الدراسة في جزئها القياسي على تطبيق نموذج NARDL لقياس وتحليل الآثار غير المتماثلة لمكونات السياسة المالية (الضرائب، الإنفاق الاجتماعي) على النمو الاحتوائي بما يساهم في تقديم فهم أعمق لمدى قدرة السياسة المالية في مصر على تحقيق تنمية أكثر عدالة واحتواءً خلال العقود الثلاثة الماضية.

- **الإطار النظري لمنهجية NARDL :**

يعد نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو فترات الإبطار الموزعة(NARDL) والذي طوره (Shin,et al,2014) تعميماً أو توسيعا للتقدير الخطي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) حيث يأخذ أسلوب (NARDL) بعين الاعتبار احتمالي اللاخطية في تأثير المتغير المستقل

في المتغير التابع سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل حيث يقوم بالكشف عن التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في معادلة واحدة ويفترض نموذج (NARDL) أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قد لا تكون متماثلة بمعني أن يكون هناك اختلاف في آليات التاثير بين القيم الموجبة والسالبة كما إنه يستخدم المتغيرات المتكاملة في الرتبة I(0) أو الرتبةI(1) بمعني سواء كانت المتغيرات مستقرة في المستوي الاصلي أو بعد الفرق الأول أو خليط بينهما وبرفض استخدام المتغيرات المتكاملة من الرتبة I(2) أو عدد المشاهدات لا يقل عن 30 مشاهدة .(بسيوني ،2022)

وقبل تحليل نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي(NARDL) يجب معرفة أولاً: مفهوم التأثير غير المُتماثل بشكل مبسط حيث يعبر عن العلاقة بين المتغيرين او السلسلتين مُتكاملين من الرتبة الأولى أو في المستوى يُمكن تحليل العلاقة كالتالي:

$$Y_t = \beta^+ x^+ + \beta^- x^-_t + u_t$$

حيث أن المتغير x_t تم تقسيمه إلي جزئين للتغيرات السالبة والموجبة

$$X_t = x_0 + x_t^+ + x_t^-$$

ويتم حساب التاثيرات الموجبة كمايلي :

$$X_t^+ = = \sum_{j=1}^{t} \Delta\, x_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta xj, 0)$$

ويتم حساب التاثيرات السالبة كما يلي :

$$X_t^- = = \sum_{j=1}^{t} \Delta\, x_t^- = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta xj, 0)$$

ومن ثم ينطوي مفهوم الانحدار طويل الاجل غير المتماثل علي إجراء الانحدار للسلاسل الزمنية بعد تقسيم التغيرات في المتغيرات المستقلة إلي سلسلة من التغيرات السالبة وسلسل أخري من التغيرات الموجبة (المصبح ،2020) .

وبعد تقسيم المتغير x إلي مكونية الموجب والسالب ، يأخذ النموذج الشكل التالي :

$$\Delta y_t = \mu - \rho y_{t-1} + \theta + x_{t-1} + \theta^- x_{t-1}^- + \Sigma\, p_{j=0}\, \alpha j \Delta y_{t-1} + \Sigma\, qj=0(\pi j + \Delta x_{t-j} + + \pi j^- \Delta x_{t-j}^-) + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ولتطبيق منهجية NARDL نتبع الخطوات التالية :

- اجراء اختبار السكون .
- اختبار التكامل المشترك واختبار الحدود.
- تقدير النموذج الاجل الطويل ونموذج تصحيح الخطا .
- اختبار عدم التماثل (Wald test) .

➢ **صياغة نموذج الدراسة وفقاً لمنهجية NARDL :**

يعتمد الجزء التطبيقي من الدراسة علي بيانات سلسلة زمنية تمتد من (1990 -2024)

سوف يأخذ النموذج القياسي للدراسة الشكل التالي :

$$Y_t = \alpha + \beta_1^+ SOC_S_t^+ + \beta_1^- SOC_S_t^- + \beta_2^+ TAX_t^+ + \beta_2^- TAX_t^- + \sum_{p\gamma i} Y_{t-i} + i=_0 \sum q\delta i + \Delta SOC_S_t^- i^+ + i=0 \sum q\delta i - \Delta SOC_S_t^- i - + i=0 \sum q\theta i + \Delta TAX_t^- i^+ + i=0 \sum q\theta i - \Delta TAXt - i - + \epsilon t$$

➢ **متغيرات الدراسة :**

a. **: المتغير التابع ، مؤشر النمو الاحتوائي LINC-G**

تعددت المؤشرات التي استخدمت للتعبير عن النمو الاحتوائي فوفقا لدراسة Anwar,et(2019) تم بناء مؤشر للنمو الاحتوائي يتكون هذا المؤشر من (الأفراد تحت خط الفقر القومي وقيمة معامل جيني ومعدل التشغيل الكلي ومعدل الإلتحاق بالتعليم الأساسي)،ووفقا لدراسة Adeosun,et,al.(2020) كان مؤشر النمو الاحتوائي عبارة عن متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي. كما استخدمت دراسة بدر (2019) ودراسة معن (2020) مؤشر للنمو الاحتوائي عبارة عن متوسط لثلاثة أدلة هي (دليل الصحة ودليل التعليم ودليل التشغيل) ، واستخدمت دراسة Ahmad,Shehab(2024) مؤشر عدد الفقراء بالمليون نسبة كمؤشر للنمو الاحتوائي واستخدمت دراسة مصطفي (2023) مؤشر التنمية البشرية كمؤشر للنمو الالاحتوائي

وسوف تعتمد الدراسة علي منهجية دراسة الأزهري (2011) وبدر (2019) ودراسة معن (2020) ، مؤشر النمو الاحتوائي والذي يتم التعبير عنه بمؤشر مركب يتكون من ثلاث مؤشرات رئيسية تقيس الاحتوائية وهي (التشغيل والتعليم والصحة) ووفقاَ لذلك فإن النمو يمكن وصفة بأنه نمو احتوائي إذا بلغت قيمة المؤشر الوحد الصحيح ، والعكس إذا انخفضت القيمة عن الوحد الصحيح فإن النمو يكون غير احتوائي أى أنه كلما اقتربت القيم من الوحد الصحيح تشير إلي درجة أقرب إلي الأحتوائية عن تلك التي تبعد عن الواحد الصحيح ، ويمكن توضيح ذلك علي النحو التالي :

LINC-G = (E +H + P) /3

حيث المتغيرات (E,H,P) تشير إلي دليل التعليم والصحة والتشغيل .

b. المتغيرات المستقلة التي تتعلق بالسياسة المالية:

الانفاق الاجتماعي يعبر عنه من خلال إعانات برنامج الضمان الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي LSOC-S

الايرادات الضريبية كنسب من الناتج المحلي الإجمالي LTAX

- **خطوات تقدير النموذج باستخدام نموذج لانحدار الذاتي غير الخطي ذو فترات الإبطار الموزعة:**

1 : الاحصاء الوصفي للمتغيرات :

الجدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات

Column	LINC_G	LSOC_S	LTAX
Mean	1.765025	0.508839	1.199231
Median	1.779596	0.556303	1.194792
Maximum	1.840733	0.690196	1.304706
Minimum	1.681241	0.079181	1.087071
Std. Dev.	0.053975	0.180099	0.066822
Skewness	-0.31213	-1.13721	-0.02668
Kurtosis	1.579894	3.294725	1.632365
Jarque-Bera	3.509349	7.670629	2.731854
Probability	0.172964	0.021595	0.255144
Sum	61.77588	17.80936	41.97309
Sum Sq. Dev.	0.099051	1.102814	0.151815

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

يوضح الجدول الرقم (4) أهم المؤشرات الإحصائية لوصف سلوك المتغيرات الاقتصادية لنموذج الدراسة :

النمو الاحتوائي:(LINC_G) :

المتوسط والوسيط متقاربان جدًا (1.765، 1.779) مما يشير إلى أن غالبية قيم النمو الاحتوائي تتمركز حول قيمة واحدة، وتوزيعها متماثل. الانحراف المعياري المنخفض (0.053975) يدل على استقرار نسبي في معدلات النمو الاحتوائي، أي أن تذبذبها محدود خلال فترة الدراسة.

إعانات برنامج الضمان الاجتماعي (soc_s):

يوجد تباين كبير بين المتوسط والوسيط (0.508، 0.556) مما يعكس وجود تباين كبير في مستويات الإنفاق الاجتماعي، وأن بعض الملاحظات قد تكون أقل بكثير من المتوسط.الانحراف المعياري المرتفع (0.180099) يؤكد هذا التباين، مما يشير إلى أن الإنفاق الاجتماعي شهد تقلبات كبيرة.

الضرائب:(LTAX)

المتوسط والوسيط متقاربان(1.999،1.194)، مما يشير إلى أن التوزيع متماثل، وأن مستويات الضرائب لم تشهد تقلبات كبيرة.الانحراف المعياري المنخفض (0.066822) يوضح أن نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي كانت مستقرة نسبيًا.

تُظهر إحصاءات الالتواء (Skewness) لمتغيرات السياسة المالية، وهما الإنفاق الاجتماعي (LSOC_S) و الضرائب(LTAX) ، قيمًا سالبة. يشير هذا الالتواء إلى أن توزيع البيانات ليس متماثلًا، وأن الانخفاضات في هذه المتغيرات قد تكون أكثر تكرارًا أو حدة من الزيادات، مما يؤكد الفرضية الأساسية للدراسة بأن تأثير التغيرات الإيجابية في السياسة المالية قد يختلف عن تأثير التغيرات السلبية، وهو ما يؤكد عدم التماثل متغيرات السياسة المالية كما أن عدم التوزيع الطبيعي للإنفاق الاجتماعي (LSOC_S) حيث بلغت قيمة الاحتمال .(0.021595<0.05) ، تعد هذه النتيجة ذات أهمية قصوى، حيث إنها تشير إلى أن سلوك هذا المتغير ليس خطيًا، وبالتالي فإن نموذج NARDL هو الأداة الأنسب لتحليل علاقته بالنمو الاحتوائي.

خلاص النتائج :تُشير الإحصاءات الوصفية إلى أن السياسات المالية في مصر، وتحديدًا الإنفاق الاجتماعي والضرائب، تتسم بتقلبات وسلوكيات غير متماثلة. هذا التحليل للبيانات الأولية لا يبرر فقط استخدام نموذج NARDL ، بل يؤكد أيضًا أن الفرضية الأساسية للدراسة – وجود آثار غير متماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي – مدعومة بقوة من قبل الخصائص الإحصائية للبيانات نفسها.

2 : اختبار جذر الوحدة :

في هذه المرحلة سوف يتم التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة غير الخطية NARDL الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة ، حيث يشترط النموذج أن يكون المتغير التابع من الدرجة I(1)~ أي مستقر عند الفرق الأول ، في حين المتغيرات المستقلة تكون مزيجا من سلاسل عند المستوى والفرق الاول ، كما يتم استبعاد المتغير

المستقر عند الفرق الثاني I~(2) . الجدول رقم (5) يوضح نتائج اختيار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة .

الجدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغير	المستوى (Level)		الفرق الأول 1 th different	
	prob	t- stat	prob	t- stat
lincg	0.3768	-1.793011	0.0004	- 4.8719
Lsoc_s	0.1210	-2.515821	0.0000	- 6.7174
ltax	0.0023	-5.2093	---------	--------

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

يتضح من الجدول رقم (5) أن كل من النمو الاحتوائي والانفاق الاجتماعي يعدان سلسلتين زمنيتين مستقرتين(ساكنتين) متكاملتين من الرتبة الأولي . بينما الضرائب مستقرة عند المستوي.

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتأكد من أنها غير متكاملة في الفرق الثاني I~(2) ، حيث وجد انها مزيج بين I~(1) و I~(0) أي أننا نستطيع تطبيق منهجية NARDL والبحث عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود(bounds test)، حيث نقوم في البداية بتحديد درجات الإبطاء المثلى للنموذج NARDL (p, q1, q2, q3, q4, q5, q6) والتي توافق اقل قيمة لمعياري (AIC) و (SC) ، نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل رقم (4) .

يُعَدّ معيار معلومات أكايكي (Akaike Information Criterion – AIC) أحد أهم الأدوات الإحصائية لاختيار النموذج الأنسب بين مجموعة من النماذج المتنافسة، حيث يعتمد على مبدأ الموازنة بين جودة الملاءمة (Goodness of Fit) والتعقيد البنيوي للنموذج (Model Complexity). ويُفسَّر ذلك بأن أي انخفاض في قيمة AIC يدل على تحسّن قدرة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات مع تجنّب مشكلة الإفراط في التقدير.(Overfitting)

يوضح الشكل رقم (4) أن النموذج ARDL(4,4,3,1,4) قد حقق أدنى قيمة لمعيار AIC (−6.8)، وهو ما يجعله النموذج الأمثل بين أفضل عشرين نموذجًا بديلة. ويشير ذلك إلى أن اعتماد تأخيرات تصل إلى أربعة فترات لبعض المتغيرات المستقلة يعزز من قدرة النموذج على التقاط التأثيرات الديناميكية طويلة وقصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن بعض النماذج مثل ARDL(4,4,1,4,4)و ARDL(4,4,3,2,4) اقتربت من هذا المستوى، فإن الفروق الطفيفة في AIC تجعل نموذج ARDL(4,4,3,1,4) الأكثر كفاءة.

الشكل رقم (4) بتحديد درجات الإبطاء المثلى للنموذج

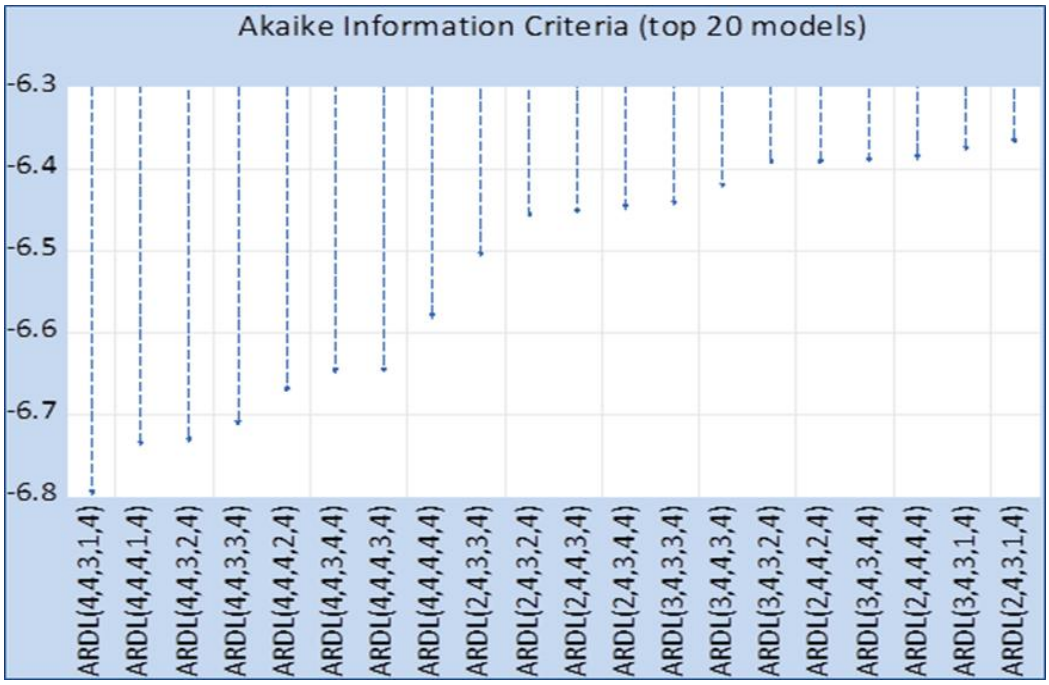

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

أما نتائج الجدول رقم (6) فتوضح بجلاء الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي. إذ يتبين أن الإنفاق الاجتماعي (LSOC_S_P و LSOC_S_N)أظهر أيضًا آثارًا غير متماثلة ، فالزيادات في الإنفاق الاجتماعي أدت إلى تعزيز النمو الاحتوائي بدرجات متفاوتة تبعًا لفترات الإبطاء، في حين أن التخفيضات في هذا الإنفاق أفرزت أثرًا سلبيًا واضحًا على النمو الاحتوائي .فالزيادت (lsoc_s_p) ذو معامل موجب وذو دلالة إحصائية مما يعني أن زيادة الإنفاق الاجتماعي تؤثر إيجابيًا على النمو الاحتوائي في الأجل القصير.كما أن تخفيض الانفاق الاجتماعي (lsoc_s_N) ذو معامل سالب ومعنوي مما يعني أن نقصان الانفاق الاجتماعي يؤثر سلبا علي النمو الاحتوائب في الاجل القصير،وجود دلالة إحصائية لمعاملات الزيادة والنقصان يؤكد أن هناك أثرًا غير متماثلًا للإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي.

أما الضرائب (LTAX_P و LTAX_N) تمارس تأثيرات مختلفة حسب طبيعتها؛ حيث إن الزيادات في الضرائب LTAX_P تظهر أثرًا سالبًا ومعنويًا على النمو الاحتوائي ، بينما تخفيض الضرائب أو الصدمات السالبة LTAX_N تحمل تأثيرات متباينة بعضها موجب في الأجل القصير لكن سرعان ما يتلاشى أو يتحول لسالب في الأجل الطويل.هذا يشير إلى أن الأثر غير المتماثل للضرائب موجود، وأن الأثر السلبي (تخفيض الضرائب) هو الأقوى . وعلاوة علي ذلك فمعنوية النموذج ككل (Prob(F-statistic)=0.0000) وقيمة R^2 المرتفعة (99% تقريبًا) تدل على قوة النموذج

الجدول رقم (6) نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو فترات الإبطار الموزعة(NARDL)

Dependent Variable: LINC_G
Method: ARDL
Date: 08/18/25 Time: 01:30
Sample: 1995 2024
Included observations: 30
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LSOC_S_P LSOC_S_N LTAX_P LTAX_N
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2500
Selected model: ARDL(4,4,3,1,4)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINC_G(-1)	-0.188925	0.137210	-1.376905	0.2018
LINC_G(-2)	-1.210280	0.126386	-9.576095	0.0000
LINC_G(-3)	0.085089	0.085233	0.998308	0.3442
LINC_G(-4)	-0.315468	0.097485	-3.236059	0.0102
LSOC_S_P	0.725080	0.060760	11.93358	0.0000
LSOC_S_P(-1)	0.722841	0.118043	6.123552	0.0002
LSOC_S_P(-2)	-0.308287	0.146995	-2.097265	0.0654
LSOC_S_P(-3)	-0.565505	0.165468	-3.417614	0.0077
LSOC_S_P(-4)	0.608029	0.109939	5.530591	0.0004
LSOC_S_N	-0.295000	0.035288	-8.359773	0.0000
LSOC_S_N(-1)	0.716432	0.099861	7.174291	0.0001
LSOC_S_N(-2)	0.767918	0.145661	5.271956	0.0005
LSOC_S_N(-3)	0.737629	0.145339	5.075218	0.0007
LTAX_P	-0.487888	0.055926	-8.723763	0.0000
LTAX_P(-1)	-0.472440	0.067608	-6.987933	0.0001
LTAX_N	0.793982	0.181073	4.384867	0.0018
LTAX_N(-1)	0.574874	0.145697	3.945683	0.0034
LTAX_N(-2)	0.223983	0.178833	1.252472	0.2420
LTAX_N(-3)	-0.364575	0.115703	-3.150943	0.0117
LTAX_N(-4)	-0.881772	0.142792	-6.175220	0.0002
C	5.077139	0.441755	11.49312	0.0000

R-squared	0.995045	Mean dependent var	1.766904
Adjusted R-squared	0.984033	S.D. dependent var	0.058050
S.E. of regression	0.007335	Akaike info criterion	-6.796260
Sum squared resid	0.000484	Schwarz criterion	-5.815422
Log likelihood	122.9439	Hannan-Quinn criter.	-6.482482
F-statistic	90.36372	Durbin-Watson stat	2.602751
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

وصحة فرضية وجود علاقة قوية بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي في مصر.كما أن قيمة (Durbin-Watson = 2.60) تدل علي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج وهو ما يرفع من موثوقية النتائج المقدمة.

3: اختبار الحدود والتكامل المشترك :

الجدول رقم (7) نتائج اختبار الحدود

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

وبما أن قيمة (11.9802) F–statistic أكبر من الحد الأدني والأعلي عند مستوي معنوى (10% ,5%,1%)وهو ما يعنى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ، مما يوكد علي وجود علاقة توازنية منطقية في الأجل الطويل بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاحتوائي في مصر خلال فترة الدراسة لذا تصيح معاملات الأجل الطويل كما يوضحها الجدول رقم (8) :

الجدول رقم (8) نتائج تقدير معاملات الآجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOC_S_P (-1)	0.449561	0.02158	20.83195	0.0000
LSOC_S_N(-1)	0.732808	0.055595	13.18123	0.0000
LTAX_P (-1)	-0.365202	0.026112	-13.98592	0.0000
LTAX_N (-1)	0.131767	0.068244	1.930825	0.0649
C	1.930777	0.009447	204.3739	0.0000

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

دالة الأجل الطويل :

CE = LINC_G (-1) – (0.449561*LSOC_S_P (-1) + 0.732808*LSOC_S_N (-1) – 0.365202*LTAX_P (-1) + 0.131767*LTAX_N (-1) + 1.930777

تحليل نتائج الأجل الطويل :

تكشف نتائج المدى الطويل عن وجود علاقات غير متماثلة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1. **العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاحتوائي:**

- **يظهر الأثر الموجب للإنفاق الاجتماعي ((LSOC_S_P(-1) من خلال معامل بلغ (0.449561) وبمستوى معنوية مرتفع(Prob = 0.0000) ، وهو ما يعكس أن زيادة الإنفاق الاجتماعي تسهم بشكل جوهري وإيجابي في تعزيز النمو الاحتوائي على المدى الطويل.**
- **في المقابل، جاء الأثر السالب ((LSOC_S_N(-1) بمعامل قدره (0.732808) وبمستوى معنوية(Prob = 0.0000) ، مما يعني أن تخفيض الإنفاق الاجتماعي يؤدي أيضًا إلى دفع النمو الاحتوائي، وهو ما يشير إلى أن العلاقة لا تتسم بالتناظر، بل تتجلى بصورة مركبة تعكس حساسية النمو الاحتوائي للتغيرات في مستويات الإنفاق الاجتماعي سواء بالزيادة أو النقصان.**

الخلاصة: هذه النتائج تؤكد بشكل قاطع على وجود أثر غير متماثل للإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي في الأجل الطويل.

2. **العلاقة بين الضرائب والنمو الاحتوائي:**

- **بالنسبة للأثر الموجب للضرائب((LTAX_P (-1) ، فقد جاء المعامل (0.365202-) ومعنوية بدرجة عالية (Prob = 0.0000) ، وهو ما يعكس أن الزيادة في الضرائب تؤثر سلبًا على النمو الاحتوائي في الأجل الطويل. ويُعزى ذلك إلى أن ارتفاع العبء الضريبي قد يحد من الاستثمارات ويُضعف الحوافز الإنتاجية، بما يقلل من فرص تعزيز النمو الشامل والمستدام".**
- **أوضحت النتائج أن الأثر السالب للضرائب ((LTAX_N(-1) جاء موجبًا (0.131767) وبمستوى معنوية إحصائية مقبول نسبيًا(Prob = 0.0649) ، وهو ما يعكس أن تخفيض الضرائب يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاحتوائي على المدى الطويل. ويُعزى ذلك إلى أن تقليص العبء الضريبي قد يشجع الاستثمار الخاص، ويزيد من القدرة الاستهلاكية للأفراد، ويحفّز النشاط الإنتاجي، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على توسيع قاعدة النمو الشامل والمستدام.**

بصورة عامة، تؤكد هذه النتائج نجاح الدراسة في إثبات فرضية وجود علاقة غير متماثلة بين أدوات السياسة المالية – وبخاصة الإنفاق الاجتماعي – والنمو الاحتوائي في مصر على المدى الطويل، وهو ما يعكس الدور المحوري للسياسة المالية في توجيه مسار النمو الاقتصادي الاحتوائي.

4: تحليل نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) في إطار نموذجNARDL

من خلال الجدول رقم (9) تُظهر النتائج المرفقة تقديرات نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي التوزعي غير المتماثل (NARDL) لدراسة الأثر غير المتماثل للسياسة المالية على النمو الاحتوائي في مصر.

تُشير النتائج إلى وجود علاقة توازن مشتركة طويلة الأجل (Cointegration) بين المتغيرات، كما يتضح من المعامل السالب وذو الدلالة الإحصائية للمتغير (2.629584−) COINTEQ، مما يؤكد أن المتغيرات تتقارب نحو علاقة توازنية على المدى الطويل.

المدى القصير: تُظهر معاملات الانحدار الذاتي قصيرة الأجل (D(LINC_G(−1)) (D(LSOC_S_P(−1)) جود تأثيرات ديناميكية بين المتغيرات، حيث تؤثر قيمها السابقة بشكل كبير على قيمها الحالية،كما تُبرز النتائج وجود عدم تماثل في تأثيرات السياسة المالية، حيث يختلف تأثير المكونات الموجبة (P) والسالبة (N) للإنفاق الحكومي (LSOC_S) والإيرادات الحكومية(LTAX) . كما أن الغالبية العظمى من المعاملات ذات دلالة إحصائية عالية−P) (value = 0.0000، مما يؤكد أن التأثيرات الملحوظة ليست نتيجة للصدفة.

تقييم النموذج : يُظهر معامل التحديد (R2) قيمة عالية جدًا بلغت 0.954536، مما يعني أن النموذج يفسر أكثر من 95% من التغيرات في النمو الاحتوائي، وهذا يدل على جودة الملاءمة الإحصائية للنموذج، يُظهر اختبار F قيمة عالية (19.59557) ذات دلالة إحصائية−Prob(F) (statistic) = 0.000001، مما يؤكد أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية كبيرة.

تؤكد نتائج النموذج وجود علاقة توازن مشتركة بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي في مصر على المدى القصير و الطويل. كما تُقدم أدلة قوية على الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي، مما يتطلب دراسة معمقة لكيفية تأثير الزيادة والنقصان في أدوات السياسة المالية على النمو.والشكل رقم (5) يوضح رسمًا بيانيًا لمتغير ARDL Cointegrating Series، والذي يُمثل متغير تصحيح الخطأ (COINTEQ) يُظهر الرسم أن الخط يتذبذب حول الصفر على مدى فترة الدراسة، وهذا دليل بصري قوي على وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration)بين المتغيرات ، التذبذب يعني أن أي صدمة (انحراف عن التوازن) في الأجل القصير يتم تصحيحها بمرور الوقت، ويعود النظام إلى حالة التوازن طويل الأجل.حيث يوضح أنه بين عامي 2000 و 2002، كانت قيمة الخط سالبة، مما يعني أن النمو الاحتوائي كان أقل من قيمته التوازنية في عام 2023، حدثت زيادة حادة في قيمة الخط، مما يشير إلى أن النمو

الاحتوائي تجاوز بشكل كبير قيمته التوازنية. هذه القفزة قد تكون نتيجة لبعض سياسات الإنفاق أو الضرائب التي تم تطبيقها في تلك الفترة.

الجدول رقم (9) نتائج نموذج تصحيح الخطا ومعاملات الأجل القصير

Dependent Variable: D(LINC_G)
Method: ARDL
Date: 08/18/25 Time: 01:30
Sample: 1995 2024
Included observations: 30
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LSOC_S_P LSOC_S_N LTAX_P LTAX_N
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2500
Selected model: ARDL(4,4,3,1,4)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-2.629584	0.248677	-10.57430	0.0000
D(LINC_G(-1))	1.440658	0.160544	8.973577	0.0000
D(LINC_G(-2))	0.230379	0.093739	2.457655	0.0276
D(LINC_G(-3))	0.315468	0.074400	4.240181	0.0008
D(LSOC_S_P)	0.725080	0.072694	9.974452	0.0000
D(LSOC_S_P(-1))	0.265763	0.047505	5.594451	0.0001
D(LSOC_S_P(-2))	-0.042524	0.060889	-0.698394	0.4964
D(LSOC_S_P(-3))	-0.608029	0.075037	-8.103026	0.0000
D(LSOC_S_N)	-0.295000	0.032204	-9.160373	0.0000
D(LSOC_S_N(-1))	-1.505548	0.161065	-9.347433	0.0000
D(LSOC_S_N(-2))	-0.737629	0.116730	-6.319100	0.0000
D(LTAX_P)	-0.487888	0.059278	-8.230532	0.0000
D(LTAX_N)	0.793982	0.083881	9.465589	0.0000
D(LTAX_N(-1))	1.022364	0.101226	10.09981	0.0000
D(LTAX_N(-2))	1.246347	0.139117	8.959014	0.0000
D(LTAX_N(-3))	0.881772	0.101377	8.697988	0.0000

R-squared	0.954536	Mean dependent var	-0.001099
Adjusted R-squared	0.905824	S.D. dependent var	0.019164
S.E. of regression	0.005881	Akaike info criterion	-7.129593
Sum squared resid	0.000484	Schwarz criterion	-6.382288
Log likelihood	122.9439	Hannan-Quinn criter.	-6.890524
F-statistic	19.59557	Durbin-Watson stat	2.602751
Prob(F-statistic)	0.000001		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

الشكل رقم (5)

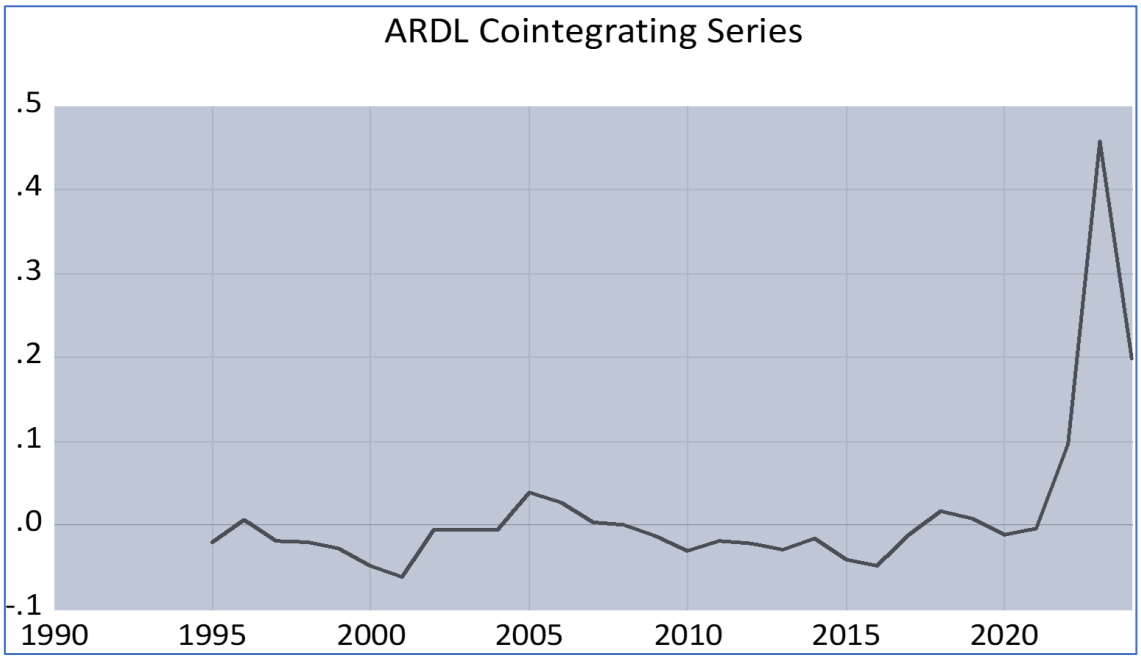

القيمة المرجعية في هذا الرسم هي صفر(0) ، حيث يمثل الصفر حالة التوازن طويل الأجل
المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

5 – اختبار عدم التماثل WaldTast :

الجدول رقم (10) نتائج اختبار wald tast لمتغير الانفاق الاجتماعي

Wald Test: LSOC-S			
Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-4.913415	9	0.0008
F-statistic	24.14165	(1, 9)	0.0008
Chi-square	24.14165	1	0.0000
Null Hypothesis: C (5) +C (6) +C (7) +C (8) +C (9) =C (10) +C (11) +C (12) +C (13)			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C (5) + C (6) + C (7) + C (8) + C (9) = C (10) + C (11) + C (12) + C (13)		0.744823	0.151590

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

يشير الجدول رقم (10) إلى نتائج (Wald Test) الذي تم إجراؤه على النموذج، يهدف هذا الاختبار إلى فحص الفرضية الصفرية (0H) التي تفترض أن مجموع معاملات الزيادة في الإنفاق االاجتماعي يساوي مجموع معاملات الانخفاض.

$$C(5) + C(6) + C(7) + C(8) = C(9) + C(10) + C(11) + C(12) + C(13)$$

هذه المعادلة تختبر ما إذا كان التأثير التراكمي للزيادات في الإنفاق الاجتماعي يساوي التأثير التراكمي للانخفاضات .بما أن قيمة الاحتمالية (0.0008) أقل من مستوى الدلالة المعياري (5%)، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. وهذا يعني أن التأثير التراكمي للزيادات في الإنفاق الإجتماعي يختلف بشكل جوهري عن التأثير التراكمي للانخفاضات.وهو ما يؤكد علي أن للإنفاق الاجتماعي تأثيرات غير متماثلة (asymmetric effects) على النمو الاحتوائي في الأجل القصير. أي أن زيادة الإنفاق الاحتماعي لها تأثير مختلف (قد يكون أقوى أو أضعف) عن تأثير خفض الإنفاق الاجتماعي.هذا يؤكد أن السياسات المالية، وتحديداً الإنفاق الاجتماعي، لا تؤثر بنفس الطدريقة عند التوسع أو الانكماش. بالتالي، يجب على صانعي السياسات المالية في مصر أن يأخذوا في الاعتبار هذا التباين عند تصميم برامج الإنفاق، حيث إن تأثير خفض الإنفاق لتحقيق أهداف معينة قد لا يكون انعكاسًا بسيطًا لتأثير زيادته.

وبالنسبة لمتغير الضرائب فالجدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار (Wald Test)

الفرضية الصفرية :(H0) الفرضية التي تم اختبارها هي أن مجموع معاملات الزيادات في الضرائب يساوي مجموع معاملات الانخفاضات

$$(C(14) + C(15) = (C(16) + C(17) + C(18) + C(19) + C(20)$$

قيمة42.95032 =F–statistic وقيمة الاحتمالية 0.0001 =(Prob) ، وهي اقل بكثير من مستوى الدلالة المعياري 5% ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية.

رفض الفرضية الصفرية يؤكد أن للضرائب تأثيرًا غير متماثل على النمو الاحتوائي. بمعنى أن تأثير الزيادة في الضرائب يختلف بشكل جوهري عن تأثير الانخفاض فيها. هذه النتيجة ذات أهمية كبيرة في مجال السياسة العامة، حيث تشير إلى أن زيادة الضرائب قد تؤثر على النمو الاحتوائي بشكل مختلف عن تخفيض الضرائب وعلى صانعي السياسات أن يأخذوا هذا التباين في الاعتبار عند وضع الخطط المالية، لأن تأثير أي إجراء ضريبي (سواء بالزيادة أو النقصان) لن يكون مجرد صورة معكوسة لتأثير الإجراء المقابل.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار wald tast لمتغير الضرائب

Wald Test: LTAX			
Equation: NARDL			
Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-6.553649	9	0.0001
F-statistic	42.95032	(1, 9)	0.0001
Chi-square	42.95032	1	0.0000
Null Hypothesis: C (14) + C (15) = C (16) + C (17) + C (18) + C (19) +C (20)			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C (14) + C (15) = C (16) - C (17) - C (18) - C (19) +C (20)		-1.30682	0.199403

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

6 : تحليل المضاعفات الديناميكية التراكمية

بعد تأكيد وجود آثار غير متماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي من خلال اختبار والْد، نقوم بتقديم تحليلاص تفصيليًا للمضاعفات الديناميكية التراكمية (Cumulative Dynamic Multipliers). تهدف هذه المضاعفات إلى توضيح الأثر الزمني والكمي للصدمات الإيجابية والسلبية في الإنفاق الاجتماعي والضرائب على النمو الاحتوائي على المدى القصير والطويل. تُظهر الأشكال التالية مسار استجابة النمو الاحتوائي لصدمة وحدة قياسية في كل من متغيرات السياسة المالية، مما يقدم دليلًا بصريًا على وجود التباين في الأثر، ويعزز النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها".

الاشكال التالية(رقم6،7،8،9) توضح الاثر الزمني والكمي للصدمات الإيجابية والسلبي للانفاق الاجتماعي والضرائب علي النمو الاحتوائي في مصر .

-استجابة النمو الاحتوائي لصدمة موجبة في الإنفاق الاجتماعي(SOC_S_P)

- الاتجاه العام للاستجابة:

يبين الشكل رقم (6) أن زيادة الإنفاق الاجتماعي تدفع بالنمو الاحتوائي نحو اتجاه إيجابي واضح، حيث ترتفع الاستجابة مباشرة بعد وقوع الصدمة لتصل إلى ذروتها في الفترات الأولى. ويتوافق ذلك مع النظريات التي ترى في الإنفاق الاجتماعي أداة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (6) استجابة النمو الاحتوائي لصدمة موجبة في الإنفاق الاجتماعي

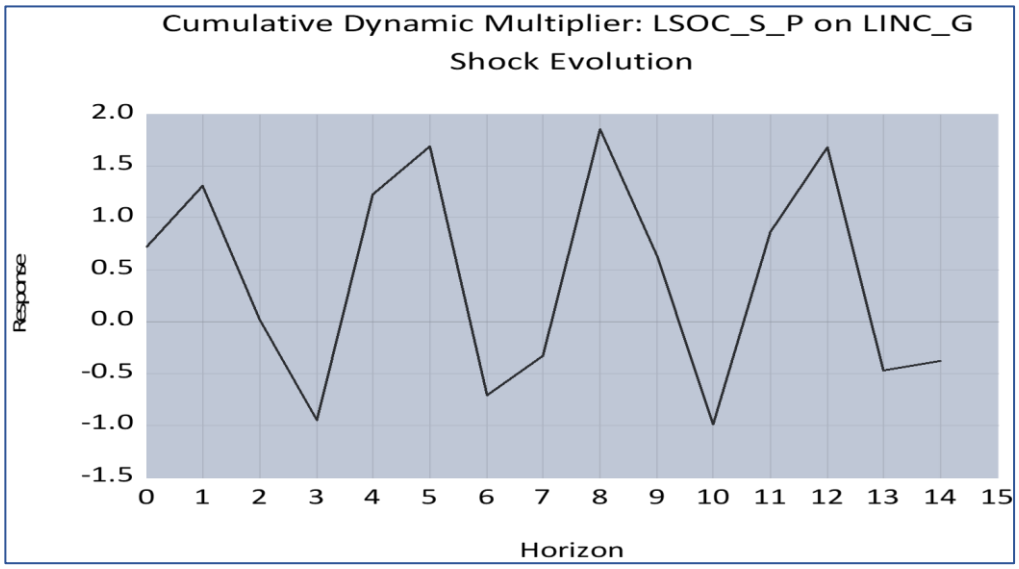

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

الشكل رقم (7) استجابة النمو الاحتوائي لصدمة سالبة في الإنفاق الاجتماعي

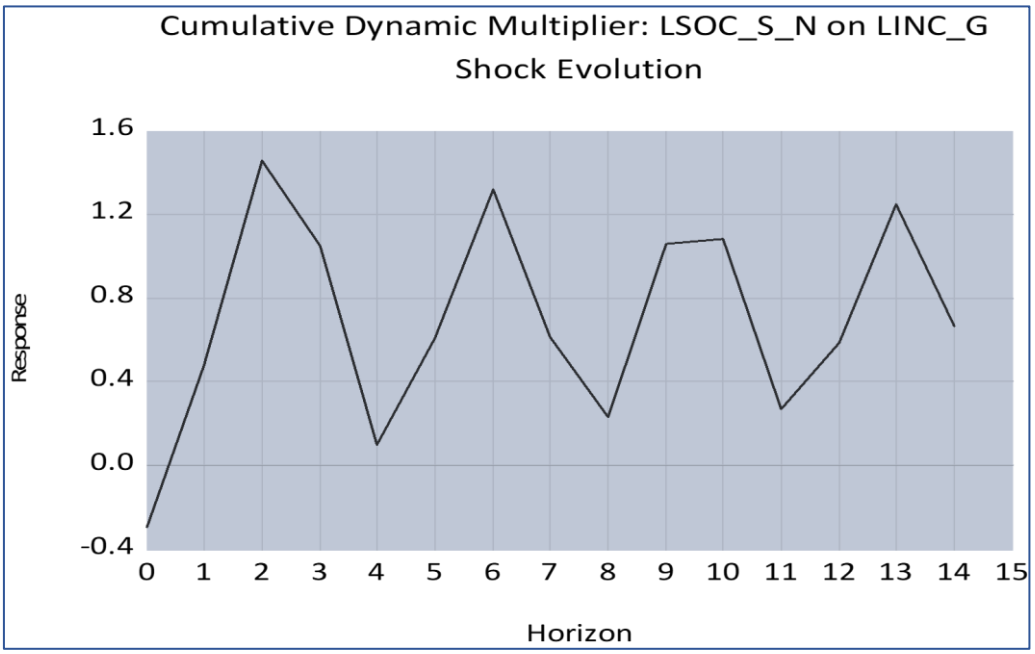

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

الشكل رقم (8) استجابة النمو الاحتوائي لصدمة موجبة في الضرائب

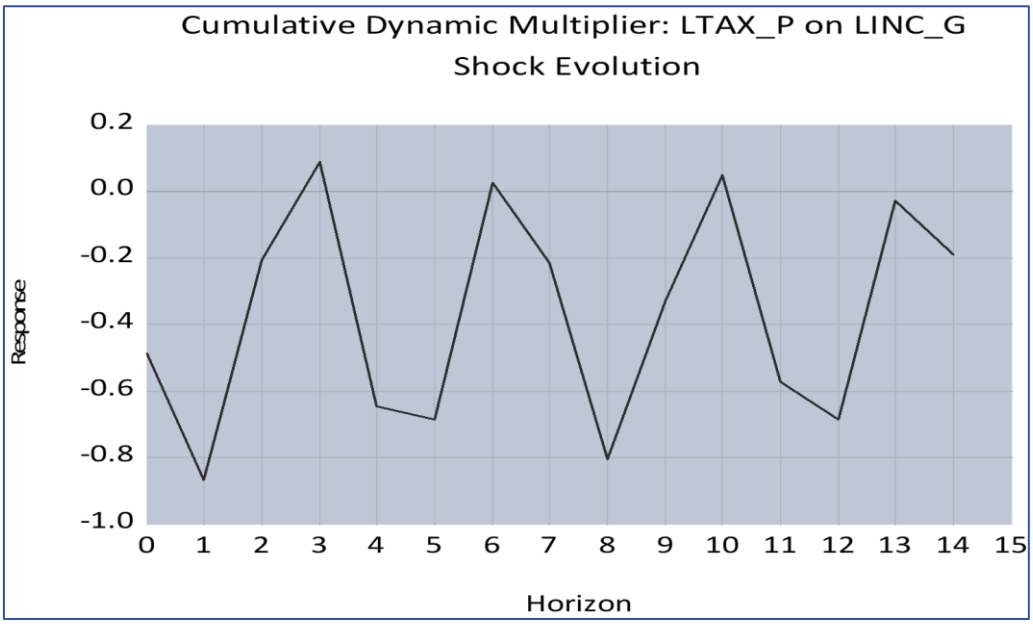

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

الشكل رقم (9) استجابة النمو الاحتوائي لصدمة سالبة في الضرائب

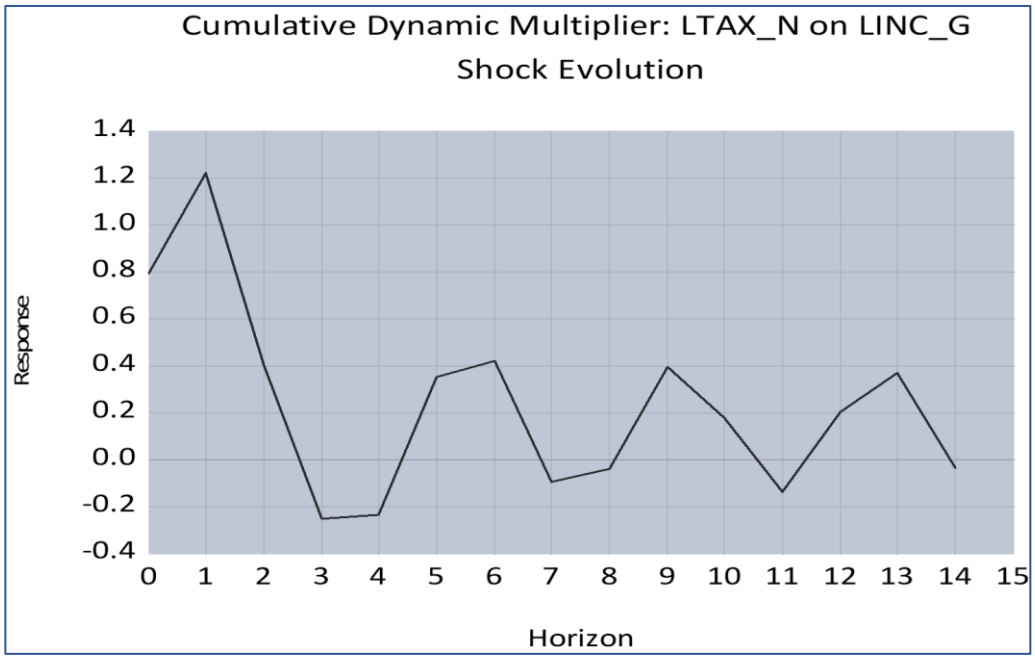

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

- **السلوك الديناميكي للمضاعف:**

على الرغم من الاتجاه الإيجابي العام، فإن حجم الاستجابة يتراجع تدريجيًا بمرور الوقت، ما يشير إلى أن الأثر التحفيزي للإنفاق الاجتماعي قد يضعف على المدى الطويل ما لم يُوجه بكفاءة نحو مجالات إنتاجية.

وخلاصة النتائج أن للإنفاق الاجتماعي أثرًا إيجابيًا قويًا على النمو الاحتوائي، لكنه يتسم بمرور الزمن بخصائص ديناميكية تستدعي ترشيد توجيه الموارد لزيادة استدامة أثره.

-استجابة النمو الاحتوائي لصدمة سالبة في الإنفاق الاجتماعي(SOC_S_N) :

- **الاتجاه العام للاستجابة:**

يعكس الشكل رقم (7) أن خفض الإنفاق الاجتماعي يؤدي، بشكل غير متوقع، إلى استجابة إيجابية للنمو الاحتوائي. هذا يشير إلى أن تخفيض بعض بنود الإنفاق، خاصة غير الفعّالة منها، قد يخلق أثرًا محفزًا للنمو.

- **السلوك الديناميكي للمضاعف:**

تظهر الاستجابة في البداية إيجابية ثم تميل للتراجع مع مرور الوقت، وهو ما يعكس تعقيد العلاقة وعدم تماثلها؛ إذ أن النمو الاحتوائي يتأثر ليس فقط بمستوى الإنفاق، بل أيضًا بكفاءته وتركيبته.

تؤكد النتائج على الطابع غير المتماثل لتأثير الإنفاق الاجتماعي على النمو الاحتوائي، حيث يمكن أن يؤدي الخفض، في بعض الظروف، إلى نتائج إيجابية، مما يستدعي دراسة نوعية الإنفاق بجانب حجمه.

- استجابة النمو الاحتوائي لصدمة موجبة في الضرائب(TAX_P)

- **الاتجاه العام للاستجابة:**

يبين الشكل رقم (8) أن صدمة موجبة في الضرائب تؤدي إلى استجابة سلبية للنمو الاحتوائي، حيث يظهر الانخفاض الحاد مباشرة بعد وقوع الصدمة، لتبلغ الاستجابة أدنى مستوياتها في الفترات الأولى. وهذه النتيجة منسجمة مع التفسير الاقتصادي الذي يفيد بأن ارتفاع العبء الضريبي يقلص من الاستهلاك ويضعف من الحوافز الاستثمارية.

- **السلوك الديناميكي للمضاعف:**

تظهر الاستجابة اتجاهاً متذبذباً، إذ يبدأ الأثر السلبي في التراجع تدريجيًا، ثم يتكرر بدرجات متفاوتة عبر الزمن. هذا النمط الديناميكي يعكس أن العلاقة بين الضرائب والنمو الاحتوائي معقدة وليست خطية، حيث تتفاعل الصدمة الأولية مع عوامل وسيطة مثل التضخم أو الثقة الاقتصادية.

تؤكد النتائج أن الزيادة في الضرائب تترك أثرًا انكماشيًا على النمو الاحتوائي، وأن هذا الأثر يتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما يبرر اعتماد مقاربات غير خطية في التقدير.

-استجابة النمو الاحتوائي لصدمة سالبة في الضرائب(TAX_N) :

- **الاتجاه العام للاستجابة:**

يوضح الشكل رقم (9) أن خفض الضرائب يُترجم إلى استجابة إيجابية للنمو الاحتوائي، حيث يبدأ النمو في التحسن مباشرة بعد الصدمة، وهو ما يعكس الأثر المحفز للسياسة الضريبية التوسعية.

- **السلوك الديناميكي للمضاعف:**

تتضح الطبيعة غير المستقرة للاستجابة؛ إذ يزداد الأثر الإيجابي في الفترات الأولى ثم يتراجع تدريجيًا مع مرور الوقت. وهذا يعكس أن أثر تخفيض الضرائب قد يكون قصير الأجل نسبيًا ما لم يترافق مع سياسات مالية أخرى تعزز الاستدامة

تظهر النتائج أن تخفيض الضرائب يسهم إيجابيًا في تعزيز النمو الاحتوائي، غير أن هذا الأثر محدود زمنيًا ويتسم بالتذبذب، مما يعكس الطبيعة غير المتماثلة لتأثيرات السياسة الضريبية.

تُبرز النتائج الواردة في الأشكال السابقة بوضوح الطبيعة غير المتماثلة لتأثيرات السياسة المالية على النمو الاحتوائي في مصر. فمن جانب الضرائب، يتضح أن الزيادات الضريبية تترك أثرًا سلبيًا جوهريًا على النمو الاحتوائي، بينما تؤدي التخفيضات إلى تحفيز النمو وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة زمنياً، وهو ما يعكس الدور المزدوج للسياسة الضريبية بين تقييد النشاط الاقتصادي أو دعمه. ومن جانب آخر، يظهر الإنفاق الاجتماعي كأداة ذات أثر إيجابي قوي عند زيادته، بما يعزز من النمو الاحتوائي في المدى القصير، غير أن تخفيضه قد يولّد أيضًا استجابة إيجابية للنمو، وهو ما يشير إلى أن حجم الإنفاق ليس العامل الوحيد المؤثر، بل إن كفاءته وتوزيعه يلعبان دورًا حاسمًا في تشكيل الأثر النهائي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاحتوائي تتسم بدرجة عالية من التعقيد والديناميكية، حيث لا تسير التأثيرات في اتجاه واحد، بل تختلف باختلاف اتجاه التغير (زيادة أو تخفيض) وكذلك باختلاف الأداة المالية ذاتها (ضرائب مقابل إنفاق اجتماعي). هذه النتائج تدعم وجاهة الاعتماد على النماذج غير الخطية للكشف عن الآثار غير المتماثلة، وتؤكد أن صياغة السياسات المالية الفعّالة ينبغي أن تراعي ليس فقط حجم التغيرات في الضرائب أو الإنفاق، وإنما طبيعتها وجودتها وأثرها التوزيعي على مختلف مكونات الاقتصاد والمجتمع.

7-اختبار استقرار معلمات النموذج (NARDL) :

يتم ذلك باستخدام اختبار CUSUM test ويتكون من حدين، حد ادنى وحد أعلى يتوسطهم مسار مُعاملات النموذج فإذا جاء خط مسار الاختبار بين الحدين ، حد الأدنى والأعلى ولم يتجاوز أحدهما فهذا يعني ان معاملات النموذج مُستقرة والعكس صحيح وهذا ما يوضحه الشكل رقم (10):

الشكل رقم (10) اختبار استقرار معلمات النموذج CUSUM test

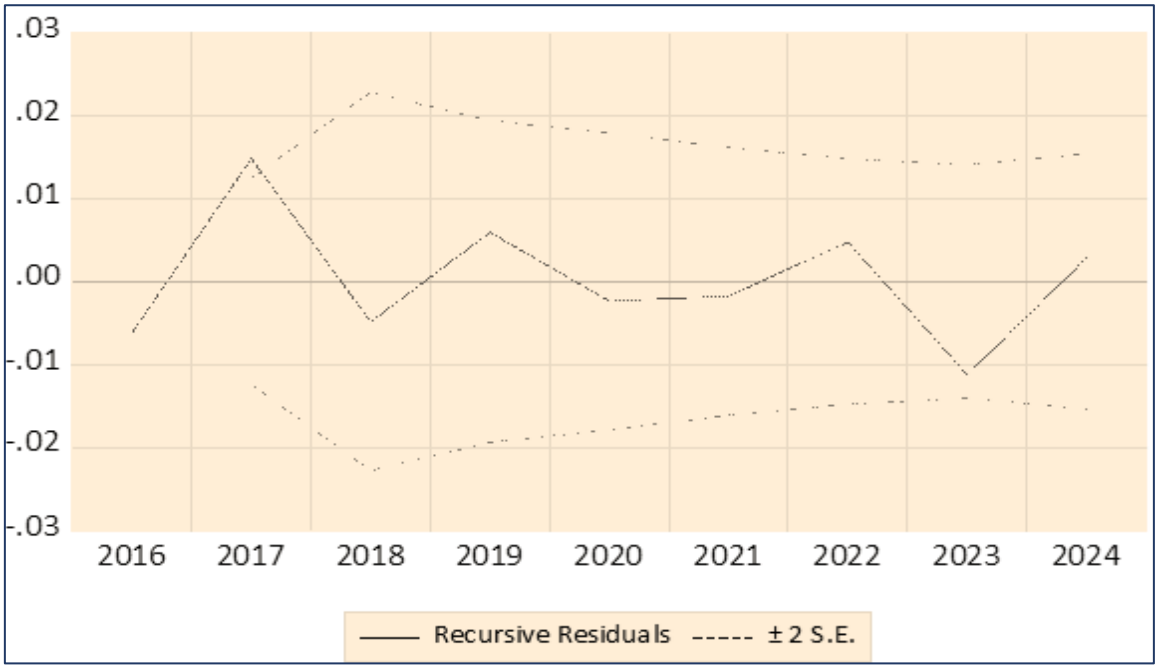

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

وبناء علي الرسم السابق فإن طالما أن الخط (CUSUM) ظل داخل النطاق المحصور بين الحدود العليا والسفلى (± 2 S.E.) خلال الفترة (2016–2024)، فهذا يشير إلى أن معاملات النموذج مستقرة إحصائياً ولا يوجد دليل على انكسار هيكلي(Structural Break) .كما نلاحظ بعض التقلبات

في الأعوام (2017–2019) و(2022–2023)، لكنها بقيت داخل حدود الثقة، مما يعني أن تلك الصدمات لم تؤدِّ إلى عدم استقرار جوهري في النموذج ، كما أن استقرار الخط بالقرب من الصفر في السنوات (2020–2021) يؤكد أن النموذج يصف البيانات بشكل جيد خلال تلك الفترة.

تدل هذه النتيجة على ثبات معاملات النموذج وعدم وجود انكسارات هيكلية مؤثرة خلال الأفق الزمني المدروس، بما يعزز موثوقية تقديرات المعلمات لكل من مكوّنات الصدمات الإيجابية والسلبي للسياسة المالية في إطار عدم التماثل، ويُضفي مصداقية على استنتاجات الأثر طويلة وقصيرة الأجل المستخلصة من نموذج NARDL .

8-تقييم جودة النموذج (NARDL)

ولاختبار صلاحية و جودة النموذج نقوم بإجراء بعض الاختبار التشخيصية للنموذج كما موضح في الجدول رقم (12) :

رغم أن اختبار الطبيعة (Normality) يشير إلى خروج طفيف عن التوزيع الطبيعي، فإن باقي الاختبارات (ارتباط ذاتي، تجانس التباين، وصحة المواصفات) جاءت جميعها في صالح النموذج. وعليه يمكن القول إن النموذج المقدر (NARDL) يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والملاءمة الإحصائية، ويمكن الاعتماد على نتائجه في دراسة الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم (12) الاختبارات التشخيصية للنموذج

	df	F-statistic	Probability
Normality		0.0023	0.0032
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	(2 ,7)	2.686138	0.1362
Heteroskedasticity Test: Breusch-Godfrey Pagan-	(20 ,9)	0.597908	0.8382
Ramsey RESET Test	(1 ,8)	0.003058	0.9573

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews13

أهم نتائج الدراسة :

خلصت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار غير المتماثلة للسياسة المالية على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (1990–2024) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL).وتؤكد النتائج بشكل قاطع فرضية البحث الرئيسية، وهي أن للسياسة المالية – ممثلة في الإنفاق الاجتماعي والإيرادات الضريبية – تأثيرًا غير متماثل على النمو الاحتوائي، حيث يختلف تأثير الزيادات اختلافًا جوهريًا عن تأثير النقصان، سواء في الأجل القصير أو الطويل.

ففي جانب الإنفاق الاجتماعي، أظهرت النتائج أن زيادته تسهم بشكل إيجابي وقوي في تعزيز النمو الاحتوائي، في حين أن تخفيضه ليس مجرد صورة معكوسة لهذا الأثر؛ بل إن له تأثيرات سلبية أكثر حدة في الأجل القصير، وقد يؤدي في بعض السياقات إلى استجابات إيجابية غير متوقعة، مما يشير إلى أن كفاءة وتركيبة الإنفاق تلعب دورًا محوريًا لا يقل أهمية عن حجمه.

أما فيما يخص السياسة الضريبية، فقد كشفت النتائج عن طابعها ثنائي الأثر؛ حيث تؤدي الزيادات الضريبية إلى إعاقة النمو الاحتوائي بشكل واضح، في حين يمكن أن تحفز التخفيضات الضريبية النمو، وإن كان هذا الأثر محدودًا ومتذبذبًا عبر الزمن. وهذا يعكس الحساسية العالية للنشاط الاقتصادي تجاه العبء الضريبي والحاجة إلى سياسات ضريبية مدروسة.
وعلى مستوى الصلاحية الإحصائية، أثبت النموذج المقدر كفاءة عالية وثباتًا في المعاملات، وغياب مشكلات اقتصادية قياسية جوهرية، مما يعزز مصداقية النتائج ويجعلها مرشدةً موثوقًا بها لصانع السياسة.

أهم التوصيات :

انطلاقًا من هذه النتائج، يمكن طرح التوصيات السياساتية الآتية:

- **تعزيز كفاءة الإنفاق الاجتماعي وليس فقط حجمه :نظرًا لأن تأثير الإنفاق يعتمد على كفاءته وتركيزه، يجب توجيه الزيادات في الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأثر المباشر على الفئات الأكثر احتياجًا وتحسين رأس المال البشري (مثل الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية)، مع تطوير آليات رقابية صارمة لمتابعة أداء هذا الإنفاق.**
- **اعتماد سياسة ضريبية ذكية ومحفزة :يجب العمل على تبسيط هيكل الضرائب وتوسعة القاعدة الضريبية للحد من التهرب، مع السعي لتخفيض الأعباء الضريبية على الأنشطة**

الإنتاجية والشركات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الاستثمار والتشغيل. كما يمكن النظر في إعفاءات ضريبية مستهدفة للقطاعات كثيفة العمالة.

- **مراعاة الطابع غير المتماثل عند تصميم برامج التكيف المالي :عند تنفيذ سياسات التقشف أو التحفيز، يجب على صانعي السياسات أن يدركوا أن آثار تخفيض الإنفاق أو رفع الضرائب ليست متناظرة مع آثار زيادتها. لذا، يجب أن تكون برامج التصحيح المالي تدريجية ومراعية للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتجنب صدمات سلبية حادة.**
- **تبني نهج تشاركي في صياغة السياسات :ضمان مشاركة واسعة من الخبراء والمجتمع المدني في مناقشة الآثار المتوقعة للإصلاحات المالية، مما يساعد في تصميم سياسات أكثر شمولاً واستدامة.**

المراجع :

اولاً : المراجع العربية :

إبراهيم، وليد عبدالرحمن، و عيسوي، سحر الشافعي محمد. (2022). النمو الاحتوائي : دراسة قياسية تطبيقة علي الاقتصاد المصري خلال المرحلة 2000–2020 ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، س 42،ع 1، كلية التجارة ، جامعة بنها . مسترجع من

اسماعيل ،السيد احمد صادق (2024)، " أثر تحرير سعر الصرف في تحقيق النمو الاحتوائى في مصر خلال الفترة "1991–2022" ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .

الباجوري، خالد عبدالوهاب البنداري. (2020). محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري ، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، مج,34 ع،1 135 – .180

الخربوطلي، ماجد محمد بيري(2019) ، ركائز النمو الاحتوائى فى مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

بسيوني ، عبد الرحيم عوض عبد الخالق (2022)، المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية) ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، ع 4' كلية التجارة ، جامعة بنها .

حنفى، شيماء. (2017). النمو الاحتوائى.*المجلة الاجتماعية القومية، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،*

داود، ياسر إبراهيم محمد، و البدري، عصام أحمد عبدالعظيم(2023)، محددات النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري ، *المجلة العلمية للبحوث التجارية* ، س 10، ع3 ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية

سليمان،حسين (2018) ،"النمو الاحتوائي ومثلث الفقر النمو، والمساواة"، أحوال مصرية، السنة السادسة عشر.

سليمان، سلوى. (2013). النمو الاحتوائي: بين الظرية والحالة المصرية: المحور الرابع: الاقتصاد السياسي للنمو الاحتوائي.*المؤتمر السنوي الثاني- إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية*، القاهرة: كلية الإقتصادوالعلوم السياسية – جامعة القاهرة – مصر.

شعبان، غادة سيد عبدالله سيد. (2024). أثر الدين الخارجي على تحقيق النمو الاحتوائي في مصر.*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 15 , ع 3*- 198

صاري ، علي،(2021)، النموالاحتوائي من أجا عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلي حالة الجزائر ، المجلةة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، مج12،ع1،جامعة ابراهيم سلطان شيبوط ،الجزائر.

عبد الحليم،أحمد حمدي عبد الدايم،رضوان،مصطفي أحمد حامد(2023)، أثر الانفاق الحكومي في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (1991-2020) ،*المجلة العلمية للبحوث التجارية* ،كلية التجارة ، جانعة المنوفية .

عبدالغني، أحمد لطفي، عزت، فرج عبدالعزيز فرج، و الزيادي، داليا عادل رمضان. (2022). دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري.*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 2*، 93-107.

غازي، سمر الأمير غازي عبدالحميد. (2019). إطار مقترح لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية.*مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع 1*، 255- 298، كلية التجارة ، جامعة بني سويف.

محمد، تسنيم لبيب، مهران، حسني حسن محمد، و الجرواني، محمد سعيد بسيوني. (2021). الإنفاق الاستثمارى العام ودوره فى التوجه نحو تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر.*مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س 41, ع1*

محمود، ريم جميل، علي، بشرى، و يوسف، محمد فؤاد (2024)، النمو الاحتوائي في سورية: بناء المؤشر وتحليله للفترة 1997- 2021 ، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج 46 , ع 4*، 197 - 218 .

محمود، ياسر محمد جاد الله، و منصور، إيمان عبدالحميد طه محمد. (2024). تقدير العلاقة بين الاستثمارات الصينية المباشرة والنمو الاحتوائي في إفريقيا كمياً.*المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج 38 , ع 2*، 185- 217، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .

مخلوف، عزالدين، و بن يحي، سعاد (2021). واقع النمو الإحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة .2000–2020مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مج,7 ع،2 69 – .8

مصطفى، مروة محمد علي. (2023). دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر: دراسة قياسية.*مجلة التجارة والتمويل، ع 4*، 988– 1010، كلية التجارة، جامعة طنطا

معن،رمضان السيد أحمد(2019)، محددات النمو االحتوائى: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصرى، مجلةالتجارة والتمويل ، مج 2،ع4، كلية التجارة ، جامعة طنطا.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Abdel-Latif, H., & Mishra, T. (2016). Asymmetric Growth Impact of Social Policy: A Post-Shock Policy Scenario for Egypt. *Research Papers in Economics*. https://ideas.repec.org/p/erg/wpaper/1035.html

Ali, Ifzal & Son Hyun Hwa (2007). Measuring Inclusive Growth. Asian Development Review. Asian Development Bank. Vol. 24. No 9.

Anand R, Mishra. S., & Peiris S. (2015). Inclusive Growth: Measurement and Determinants. IMF Working Paper.Wp/13/135, Available at www.worldbank.org/economicpremi.

Application to Thailand. Journal of Quantitative Economics.

Avcı, B., & Tonus, Ö. (2022). The Impact of Fiscal Policies on Inclusive Growth in Türkiye. *Journal of Economy Culture and Society*, *0*(0), 0. https://doi.org/10.26650/jecs2021-1018055

Avci, Bagdat Sila & Tonus, Ozgur, (2022), "The Impact of Fiscal Policies on Inclusive Growth in Turkey", Journal of economy culture and society,(66), p 293-306.

Chang H. J., & Grabel, I. (2014). Reclaiming Development: An alternative Economic Policy Manual. Zed Books Ltd.

Donkor, M., Kong, Y., Manu, E. K., Mohammed, M., & Bawuah, J. (2022). Does Government Fiscal Policy in Ghana Asymmetrically Affect Growth? *International Journal of Scientific Research in Science and Technology*, 25–40. https://doi.org/10.32628/ijsrst22926

Estrada, Gemma; Lee, Sang- Hyop; Park, Donghyun, (2014), "Fiscal Policy For Inclusive Growth: An overview", ADB economics working paper series, No (423), p 1- 24. "

Hull, K. (2009). Understanding the Relationship Between Economic Growth. Employment and poverty Reduction. Unclassified DCD/ DAC

ILo – UNDP (2011). Inclusive and Resilient Development: the Vole of Social Protection. A Paper prepared by ILO and UNDP for the G20 Development working Group available ahttp: //bit.1tlfGTM.

Kakwani, N. (2000). On Measuring Growth and Inequality Components of Poverty with
Lee, E., (2013). World Development Report 2013: Jobs.World Bank. Washington Dc.

Mckinley T.(2010),"Inclusive Growth Criteria and Indicators,An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress ADB Sustainable Development WP series No.14

McKinley, T. (2010). Inclusive growth criteria and indicators: An inclusive growth index for diagnosis of country progress.

Metu, A. G., Maduka, O. D., Eze, A. E., & Ajudua, E. (2019). Impact of fiscal policy on inclusive growth in Nigeria. African Journal of Sustainable Development, 9(2), 61-87

OECD, All on bord: Making Inclusive Growth Happen, Ford Foundation,2014, p.18.

Ravallion, M. (2004). Pro-Poor Growth: A primer. Policy Research Working Paper No. 3242. Washington: DC the World Bank.

Traore, M. (2019). ***Fiscal policy, income inequality and inclusive growth in developing countries*****. https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-02305693**

World Bank (2009). What is Inclusive Growth? Washington Dc: World Bank.